دولة الإمارات العربية المتحدة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

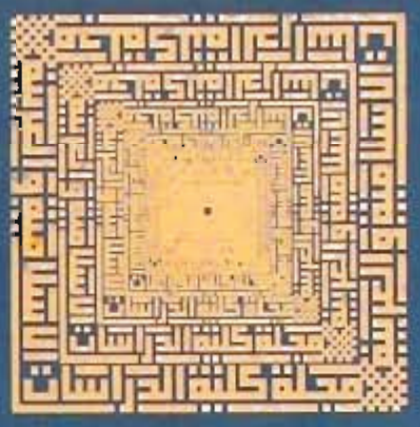

38

العدد الثامن والثلاثون

السنة الثامنة عشرة

السنة الثامنة عشرة

www.islamic-college.ae
iascm@emirates.net.ae

اقرأ في هذا العدد

الزكاة في مال الصبي والمجنون - دراسة فقهية مقارنة

زكاة أسهم الشركات - نظرات في التطبيق العملي

الحافظ القاسم البِرْزَالي وجهوده في الحديث والتاريخ

البعد الحضاري للتسامح الإسلامي مع أهل الكتاب

التذكار في قراءة أبان بن يزيد العطّار-دراسة وتحقيق وتعليق

الأثر والأثر العكسي للفكر الاستشراقي في النحو والصرف العربي

روابط الجملة عند النحويين القدماء

مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحّان

الأثر النفسي لحذف الأجوبة في القرآن الكريم

1430هـ /2009 م

مَجلَّـــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

العدد الثامن والثلاثون
ذوالحجة ١٤٣٠ هـ - ديسمبر ٢٠٠٩ م

المشرف العام

د. محمد عبدالرحمن
مدير الكلية

رئيس التَّحرير

أ. د. أحمد حساني

هيئة التَّحرير

أ. د. محمد عبدالله سعادة
أ. د. عمر عبد المعبود
أ. د. عبد العزيز صغير دخان
د. أسماء أحمد العويس

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــــات

- **الافتتاحية**

رئيس التحرير..... ١٤-١٥

- **الزكاة في مال الصبي والمجنون - دراسة فقهية مقارنة**

أ. د. محمد الزحيلي..... ١٩-٨٨

- **زكاة أسهم الشركات - نظرات في التطبيق العملي**

د. روحية مصطفى الجنش ٨٩-١٥٨

- **الحافظ القاسم البِرْزَالي وجهوده في الحديث والتاريخ**

د. سمير محمد عبيد نقد..... ١٥٩-٢٠٨

- **البعد الحضاري للتسامح الإسلامي مع أهل الكتاب**

- دراسة موضوعية في الفكر الإسلامي

د. عمر وفيق الداعوق..... ٢٠٩-٢٧٨

- **التذكار في قراءة أبان بن يزيد العطّار-دراسة وتحقيق وتعليق**

د. الشريف ولد أحمد محمود..... ٢٧٩-٣٢٨

- **الأثر والأثر العكسي للفكر الاستشراقي في النحو والصرف العربي**

د. منيرة عبدالله ناصر الفريجي..... ٣٢٩-٣٩٠

- **روابـط الجملة عند النحويين القدماء**

د. الشريف ميهوبي..... ٣٩١-٤٤٨

- **مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحّان**

-قراءة في المحتوى والمنهج والمصطلح

د.محمود سالم خريسات..... ٤٤٩-٤٩٤

- **الأثر النفسي لحذف الأجوبة في القرآن الكريم**

د.حفظي اشتية..... ٤٩٥-٥٤٢

الأثر والأثر العكسي للفكر الاستشراقي في النحو والصرف العربي

د. منيرة عبدالله ناصر الفريجي
أستاذ النحو والصرف المساعد في
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض

ملخص البحث

تحاول هذه الدراسة الوقوف على الظروف التاريخيَّة والثقافيَّة التي نشأ فيها النحو العربيُّ ،وتطوَّر . فالباحثة تركن إلى آليَّة تطوُّر النحو والصرف العربيِّ والمناحي التي اتَّخذها في ذلك من خلال تحليل بناه الداخليَّة والخارجيَّة على صعيد المفردة والمعاني التي تحملها نحويًّا، وعلى صعيد الجملة من حيث عناصرها وتركيبها والمعاني التي يمكن أن تنحو نحوها من خلال إعادة التركيب والبناء والصرف ، وذلك كلُّه في ضوء العناصر الأجنبيَّة المؤثِّرة في نشوء النحو العربيِّ، ومدى تأثيره هو في نحو اللغات الأجنبيَّة الأخرى.

وعرضت الدراسة لأهمِّ المستشرقين الذين نظروا وكتبوا دراسات علميَّة جادة في النحو العربيِّ، إلى جانب أهميَّة ما جاء من دراسات لباحثين عرب آخرين في مسألة النحو العربيِّ عند المستشرقين،وتأثُّر النحو العربيِّ بالنحو الأجنبيِّ وثقافاته، وتأثُّر اللغات الأجنبيَّة الأخرى ونحوها بالنحو العربيِّ.

وخلصت الدراسة إلى وجود إمكانيَّة تأثُّر النحو العربيِّ بمؤثِّرات خارجيَّة ؛ نتيجة حركة الترجمة الواسعة في القرون الهجريَّة الأولى . إلى جانب تأكيد أصالة النحو العربيِّ من حيث الجوهر، إذ وُجد من أسَّس لهذا النحو،وأرخ له، ووضع مبادئه العربيَّة الأصيلة ،بدءًا من أبي الأسود الدؤلي وسيبويه إلى فقهاء القرن الرابع الهجريِّ وعلمائه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خير الخلق وأشرفهم أجمعين، وخاتم الرسل الكرام الطيبين، سيدنا محمد بن عبد الله الهادي الأمين، عليه وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أفضل صلاة وأتم تسليم، وبعد:

يمكن القول بأنَّ جهودًا كبيرة قد بُذلت في البحث والتنقيب وإعادة النظر في تاريخ النحو العربيِّ والعوامل التي أثَّرت في تطويره . ومع ذلك لم نستطع أن نقف حقيقة على المنابع الأولى لنشأة النحو العربيِّ وأصوله والكيفيَّة التي جرى فيه تطور مبادئه وعناصره وأدواته، فيما إذا استثنينا الدراسات التي أصلت دون موضوعيَّة إلى نشأة النحو عربيًا.

ولذلك سعيت في بحثي هذا أن أقف حقيقة على الظروف التاريخيَّة والثقافيَّة التي نشأ فيها النحو العربي، وكيف تطور؟ فكما هو معروف فقد نشأت حركة علميَّة وثقافيَّة عميقة تفرَّعت إلى تيارات ونشاطات كبيرة من حركة الترجمة إلى علوم الفقه وعلوم اللغة وغيرها . والاهمُّ من ذلك تلك الحركة النشطة الكبيرة التي لم يعرف التاريخ البشريُّ مثيلاً لها قبل الإسلام وهي حركة الترجمة إلى العربيَّة من مختلف اللغات الساميَّة وغير الساميَّة . فالبداية كانت حركة ترجمة العلوم والآداب والفلسفة من السريانيَّة إلى العربيَّة، وبعدها نشطت حركة الترجمة من اليونانيَّة مباشرة إلى العربيَّة وغيرها من الفارسيَّة والهنديَّة، ونشطت الكتابات الموازية لهذه العلوم من علوم اللغة واللسانيَّات والصوتيَّات التي أخذت بعدها منحى آخر،وهو التأسيس للنحو العربيِّ.

ولعلَّ أهميَّة بحثي هذا تكمن في محاولة الوقوف على آليَّة تطور النحو والصرف العربيّ والمناحي التي اتَّخذها في ذلك من خلال تحليل بناه الداخليَّة والخارجيَّة على صعيد المفردة والمعاني التي تحملها نحويًّا وعلى صعيد الجملة من حيث عناصرها

وتركيبها والمعاني التي يمكن أن تنحو نحوها من خلال إعادة التركيب والبناء والصرف وذلك كلّه في ضوء العناصر الأجنبيَّة المؤثِّرة في نشوء النحو العربيِّ ومدى تأثيره هو في نحو اللغات الأجنبيَّة الأخرى .

وقد تعرضت فيه لأهمِّ المستشرقين الذين نظروا وكتبوا دراسات علميَّة جادة في النحو العربيِّ (جوناثان والفرنسي اندريه رومان)،إلى جانب ذلك وقفت على أهميَّة ما جاء من دراسات في النحو العربيِّ عند المستشرقين لباحثين عرب ودراسات حول تأثُّر النحو العربيِّ بالنحو الأجنبيِّ وثقافاته، وتأثُّر اللغات الأجنبيَّة الأخرى ونحوها (نظرية تشومسكي..) بالنحو العربيِّ .

وإذا خصصت الجزء الأهمَّ من بحثي لقضية تأثُّر النحو العربيِّ بمؤثِّرات خارجيَّة فهذا لا يعني أن يكون مصدر النحو العربيِّ خارجيًّا بحتًا ، فهو له أصالته ووُجد من أسَّس لهذا النحو، وأرَّخ له ، ووضع مبادئه العربيَّة الأصيلة بدءًا من أبي الأسود الدؤلي وسيبويه إلى فقهاء القرن الرابع الهجريِّ وعلمائه، كما سنأتي على ذكر ذلك لاحقًا . لذلك تمَّ في البحث تناول تعريف الاستشراق، وتعريف النحو والصرف العربيِّ، والوقوف على أهمِّ الروايات التي تكلمت على الظروف التي نشأت فيها مبادئ النحو العربيِّ ، ثمَّ حاولت أن أرصد قدر ما تتيح به إمكانات هذا البحث تأثُّر النحو والصرف العربيِّ بمنطق أرسطو ، مستفيدة ممَّن سبقوني في ذلك من الباحثين العرب وغيرهم ، وتطرقت أيضًا،ولو بشيء خجول،إلى كتابات بعض المستشرقين في النحو العربيِّ: أمثال أندريه رومان وغيره،عارضة ما قدَّموه في النحو العربيِّ ، وبعدها خلصت إلى أهمِّ النتائج والتوصيات،على الأقلِّ من وجهة نظري ورؤيتي لموضوع الاستشراق وأثره وتأثُّره بالنحو العربيِّ.

وآمل من الله تعالى أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ؛ ليكون مستقبلاً نواة لكتب تتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل ، لا سيما وأنَّ الكتب التي عالجت هذا الموضوع بجوانبه كافة نادرة جدًا.

معنى الاستشراق

يعتمد المستشرق الإنجليزيُّ «آربري» تعريف قاموس أكسفورد الذي يعرِّف المستشرق بأنَّه من تبحَّر في لغات الشرق وآدابه[١]

ويرى «رودي بارت» أنَّ الاستشراق هو : علم يختصُّ بفقه اللغة خاصة وأقرب شيء إليه. إذن لو فكرنا في كلمة استشراق لوجدنا أنَّها مشتقة من كلمة (شرق) وكلمة (شرق) تعني مشرق الشمس ،وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق أو علم العالم الشرقيِّ.[٢]

ومن الغربيِّين الذين تناولوا ظهور الاستشراق وتعريفه: المستشرق الفرنسيُّ «مكسيم رودنسون» Maxime Rodinson الذي أشار إلى أنَّ مصطلح الاستشراق ظهر في اللغة الفرنسيَّة عام ١٧٩٩م ،بينما ظهر في اللغة الإنجليزيَّة عام ١٨٣٨م، وأنَّ الاستشراق إنَّما ظهر للحاجة إلى «إيجاد فرع متخصِّص من فروع المعرفة لدراسة الشرق»،ويضيف بأنَّ الحاجة كانت ماسة لوجود متخصِّصين للقيام على إنشاء المجلات والجمعيَّات والأقسام العلميَّة.[٣]

ونجد أنَّ «إدوارد سعيد» وضع عدَّة تعريفات للاستشراق، منها: أنَّه أسلوب في التفكير مبنيٌّ على تميّز متعلِّق بوجود المعرفة بين الشرق وبين الغرب.[٤]

ويضيف «سعيد» بأنَّ الاستشراق ليس مجرد موضوع سياسيٍّ، أو حقل بحثيٍّ ينعكس سلبًا باختلاف الثقافات والدراسات أو المؤسسات، وليس تكديسًا لمجموعة كبيرة من النصوص حول المشرق ... إنَّه بالتالي توزيع للوعي الجغرافي

١- المستشرقون البريطانيون : / ٨.

٢- الدراسات العربيَّة والإسلاميَّة في الجامعات الألمانيَّة(المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه): / ١١

٣- الصورة الغربيَّة والدراسات الغربيَّة الإسلاميَّة في تراث الإسلام (القسم الأوَّل) : / ٢٧-١٠١.

٤- الاستشراق : / ٢ .

إلى نصوص جماليَّة وعلميَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وفي فقه اللغة.[٥]

وفي موضع آخر يعرِّف «سعيد» الاستشراق بأنَّه المجال المعرفيُّ، أو العلم الذي يُتوصل به إلى الشرق بصورة منظَّمة بوصفه موضوعًا للتعلُّم والاكتشاف والتطبيق.[٦]

تعريف النحو :

النحو لغة : جاء في المعجم الوسيط : النحو : القصد ، يقال نحوت نحوه ، قصدت قصده ،والمثل، والمقدار، والنوع ، والنحويُّ العالم بالنحو.[٧]

وورد في المعجم المحيط في معنى كلمة «نحو»: نَحَا يَنْحُو أُنْحُ نَحْوًا [: مال إليه وقصدَه؛ نحا الصّديقان إلى المقهى.

نحا الطّالب نحوَ أستاذه، كذا عنه،: سار على إثره وقلَّده؛ نحا عن نفسه الجُبنَ والكسل: أبعده وأزاله].[٨]

النحو اصطلاحًا: هو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب. فغاية علم النحو أن يحدِّد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات ووظيفتها فيها، كما يحدِّد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع ، سواءً أكانت خصائص نحويَّة كالابتداء والفاعليَّة والمفعوليَّة، أم أحكامًا نحويَّة كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء.

قال ابن جنيّ: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب

٥- الاستشراق : / ٨.

٦- نفسه : / ٢،٣.

٧- (باب النون) :٢ / ٩٠٨.

٨- باب النون) : ٢ / ١٢٣١.

وغيره: كالتثنية،والجمع ،والتحقير،والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيَّة بأهلها في الفصاحة ،فينطق بها، وإن لم يكن منهم،وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع ،أيّ نحوت نحوًا، كقولك قصدت قصدًا، ثمَّ خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.»[٩]

فالنحو عند ابن جنيّ على هذا هو : محاكاة العرب في طريقة كلامهم؛ تجنبًا للحن، وتمكينًا للمستعرب في أن يكون كالعربيِّ في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

واختلفت الروايات حول أوَّل من أشار على أبي الأسود الدؤلي في وضع النحو، وحسم الخلاف ابن الأنباري في ذكر الخلاف بقوله: «اعلم أيَّدك الله تعالى بالتوفيق أنَّ أوَّل من وضع علم العربيَّة، وأسَّس قواعده، وحدَّ حدوده أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ وأخذه عنه أبو الأسود الدؤلي، كما روى أبو الأسود ذلك، حيث قال : (دخلت على أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب ﷺ فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنِّي تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء – أيّ الأعاجم – فأردت أن أضع شيئًا يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثمَّ ألقى إليَّ الرقعة، وفيها مكتوب : الكلام كلُّه : اسم ،وفعل ،وحرف . فالاسم ما أنبأ عن المسمَّى ، والفعل ما أنبئ به ، والحرف ما أفاد معنىً . وقال لي: انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود، أنَّ الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر ... إلى أن قال : إلى أن حصلت ما فيه الكفاية ثمَّ عرضته على أمير المؤمنين فقال : ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت!)[١٠]فلذلك سُمِّي النحو.

٩- الخصائص : ١ / ٣٤.

١٠- مقدِّمة نزهة الألباء في طبقات الأدباء : / ٣ .

تعريف الصرف

الصرف في اللغة

«الصرف : ردُّ الشيء عن وجهه، **صرفه** يصرفه صرفًا فانصرف ... وصرفت الرجل عني فانصرف ... والصرف : الحيلة، والصرف : أن تصرف إنسانًا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصرَّف الشيء : أعمله في غير وجهٍ، كأنَّه يصرِفُه عن وجه إلى وجهٍ آخر، وتصاريف الأمور : تخاليفها [أي : تقاليبها]، والصَّرف : حدْثانُ الدّهر، اسم له ؛ لأنَّه يصرف الأشياء عن وجوهها ... والصرف : الميل.»[١١]

أمَّا في الاصطلاح:

«الصرف : إنَّما هو التنوين»[١٢]، يقول ابن هشام : «الصرف : هو التنوين الدالُّ على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو : عدم مشابهته للحرف، وللفعل، كـ (زيدٍ) و(فرسٍ)»[١٣] فالصرف هو التنوين في اصطلاح النحويين، وعليه : فالتنوين لغة هو : «أن تنوِّن الاسم إذا أجريته، تقول : نوَّنت الاسم تنوينًا، والتنوين لا يكون إلاَّ في الأسماء.»[١٤]والتنوين اصطلاحًا هو : «نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد.»[١٥]

ويمكن القول إنَّه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة ، لا تحصل تلك المعاني إلاَّ بهذا التغيير . وذلك كتحويل المصدر« قطْعٍ » إلى الفعل

١١- لسان العرب، مادة (ص رف).

١٢- المقتضب ٣ / ١٧١.

١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ١١٥.

١٤- لسان العرب، مادة (ن ون)

١٥- أوضح المسالك :١ / ١٤.

الماضي« قطع »،والمضارع «يقطع »،والأمر: اقْطَعْ «،وغيرها ممَّا يمكن أن نتوصل إليه من مشتقات تتصرف عن الكلمة الأصل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وغيرها ، وهو إلى جانب ذلك علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها ، أو من حيث ما يعرض لها من صحة،أو إعلال،أو إبدال. ولم يرد عن النحاة الأوائل تعريفًا جامعًا مانعًا لعلم الصرف ، وغاية ما عُرِّف به هذا العلم ما ورد عن ابن الحاجب في حاشيته حيث قال: « التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب .» [١٦]كما عرَّفه ابن جنيّ بقوله«: أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف ، أو تحريف بضرب ضروب التغيير ، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها.»[١٧]فهو إذن علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ،ولا بناء.[١٨]

تأثُّر النحو العربيِّ بالنحو اليونانيِّ وبمنطق أرسطو:

ممَّا لاشكَّ فيه أنَّ النحو العربيَّ قد تأثَّر بحركة الترجمة من السريانيَّة واليونانيَّة إلى العربيَّة، وقد تحدثت سابقًا عن نشأة النحو،وذكرت بأنَّ أوَّل من وضع له الأسس والمبادئ الأولى هو أبو الأسود الدؤلي،كما اتَّفقت معظم الروايات ؛ وليدفع الفقهاء وعلماء اللغة ونحاتها بعدها للبحث عن تأصيل لمبادئ هذا العلم الجديد، وعن تنظيمه وتأطيره ضمن بنى وتراكيب تفي بحاجة هذا العلم المتنامي الجديد. ففُتحت لذلك أبواب واقتراحات كثيرة للابتكار والنقل والاكتشاف؛ لترفد هذه الحاجة، ومنها: حركات النقل والترجمة من السريانيَّة واليونانيَّة للعربيَّة.

١٦- شرح الشافية :١ / ١.

١٧- التصريف الملوكي : / ٢.

١٨- دروس في علم الصرف :١ / ٨.

وكان المستشرق الألمانيُّ « مير » هو أوَّل من زعم أنَّ المنطق اليونانيَّ قد أثَّر في النحو العربيِّ على مستوى المفاهيم والمصطلحات، وأيَّده في هذه النظرة الكثيرون من المستشرقين، منهم: المستشرق الفرنسيُّ «هنري فليش»، والألمانيُّ «كارل بروكلمان» والمستشرق الهولنديُّ «كيس كيرستينغ[١٩] وغيرهما، وجاء من اللغويِّين العرب إبراهيم بَيُّومي مدكور[٢٠] وغيره.

ويمكن أن نخلص من قراءتنا لكتاب «فن النحو»مدى تأثُّر النحو السريانيِّ بالنحو اليونانيِّ من خلال مدرسة نصيبين، حيث ازداد الاهتمام بدراسة مؤلفات أرسطو وغيره من الكُتَّاب اليونانيين ، إذ نجد أنَّ الدراسات اللغويَّة قد بدأت عند السريان بضبط الكلمات، ووضع أصول لقراءة النصوص الدينيَّة قراءة صحيحة؛ بهدف تسهيل قراءة الكتاب المقدس، واستجلاء معانيه، وفهمها بشكل دقيق . إلى أن أُطِّرت الدراسة النحويَّة، ووُضع فيها كتبٌ متخصِّصة، وذلك بعد أن ترجم يوسف ألأهوازيّ كتاب النحو اليونانيِّ لـ «ديونيسيس»، الذي قدَّم فيه منهج البحث النحويِّ والصرفيِّ ، كما قدَّم فيه نظريَّات للنحو، استفاد منها بعد ذلك كلُّ النحاة الغربيِّين والشرقيِّين.[٢١] وقد أصبح للسريان مصدران للنظريَّة النحويَّة، وصفهما المستشرق الألمانيُّ «مركس» بالمصدر المزدوج حيث يقول:«إنَّ المصدر المزدوج هو عبارة عن المصدر الماديِّ المعتمد على ملاحظات المعلمين في الكتب المقدسة ، ومصدر شكليّ أيّ اصطلاحيّ، وهو المعتمد على النظريَّة النحويَّة المأخوذة من كتب اليونانيِّين.»[٢٢]

من جانب آخر تأتي دراسة المستشرق الفرنسيِّ «جيرار تروبو» لقضيَّة النحو

١٩- عناصر يونانيَّة في الفكر اللغويِّ العربيِّ .

٢٠- منطق أرسطو والنحو العربي: / ٣٣٨-٣٤٦.

٢١- فن النحو: / ٣٣.

٢٢- المرجع نفسه ٣٣ .

العربيِّ، ومدى أصالته، مختلفة، حيث قَدَّم بحثًا علميًّا دقيقًا، نهض على منهجيَّة علميَّة قائمة على السَّبر، والتحليل، والاستنتاج، واستنطاقِ النظام الداخليِّ للنحو العربيِّ، ثمَّ الموازنة بينه وبين النظام الداخليِّ للنحو اليونانيِّ؛ ليتوصل بعد ذلك إلى أصالة النحو العربيِّ، من حيث بناه الداخليَّة والمفاهيم والمصطلحات وآليَّة عملها وتركيبها. (٢٣)

حيث بيَّن «جيرار تروبو» ثلاث نواح: الناحية اللسانيَّة، والناحية اللغويَّة، والناحية التاريخيَّة. فبيَّن في الناحية اللسانيَّة: أنَّ هناك اختلافًا جوهريًّا بين نظام تقسيم الكلام في النحو العربيِّ القائم على الاسم والفعل والحرف، وبين نظيره في النظام النحويِّ اليونانيِّ، القائم على ثمانية أقسام هي: الحرف، والمجموع، و الرِّباط، والفاصلة، والاسم، والكلمة، والوقعة، والقول.

وبيَّن أنَّه ليس للقسم اليونانيِّ الخاص بالحروف نظير في النحو العربيِّ؛ لأنَّ سيبويه لم يجعل حروف الهجاء قسمًا مستقلاً في تقسيمه كما فعل أرسطو، وكذلك ليس لقسم المجموع اليونانيِّ قسم يقابله في النحو العربيِّ ؛ لأنَّ مفهوم المجموع المركَّب من حرف غير مُصَوَّت وحرف مُصَوَّت، مفهوم صوتيّ يختلف عن مفهوم الحرف الساكن والحرف المتحرِّك الذي نجده عند سيبويه.

أمَّا قسم الرباط اليونانيِّ، فهو نظير لجزء من قسم الحرف العربيِّ، وثمَّة فرق بينهما، فالرباط اليونانيُّ خالٍ من المعنى، لكنَّ الحرف في النحو العربيِّ لفظ جاء لمعنى.

أمَّا قسم الفاصلة المشتمل على آلة التعريف والاسم الموصول، فهما في النحو اليونانيِّ لفظان خاليان من المعنى، وليس لهذا القسم نظير في النحو العربيِّ؛ لأنَّ

٢٣- نشأة النحو العربيِّ في ضوء كتاب سيبويه : / ١٢٥.

الاسم الموصول اسم غير تامٍّ يحتاج إلى صلة فهو من الأسماء، كما أنَّ آلة التعريف من الحروف التي جاءت لمعنى.

نعم، هناك تشابهٌ في مفهوم الاسم بين اليونان والعرب، لكنَّ الاسم عند أرسطو مثلاً لفظ له معنىً يدلُّ على شيء، بَيْدَ أنَّه عند سيبويهِ لفظ يقع على الشيء، فهو ذلك الشيء بعينه.[٢٤]

ويقابل لفظ «الكلمة» اليونانيّ لفظ «الفعل» العربيّ، فالكلمة اليونانيَّة لفظ له معنى يدلُّ على زمان، والفعل في العربيَّة: مثال أُخِذَ من لفظ حَدَثِ الاسم، فيه دليل على الزمان، وثمَّة فرق بينهما يتجلَّى في أنَّ الصيغة غير المبيَّنة مضمَّنة في قسمِ الكلمة اليونانيّ، بَيْدَ أنَّ المصدر مُضمَّن في قسم الاسم العربيِّ.

ثمَّ تفحَّص «تروبو» إمكانات التأثير من الناحية اللغويَّة، وهل يمكن أن يكون النحاة العرب قد اقتبسوا عن النحاة اليونان المصطلحات الأربعة الآتية: الإعراب، والصرف، والتصريف، والحركة؟

لقد بيَّن «تروبو» أنَّ مصطلح «الإعراب» في اليونانيَّة هو مصطلح خطابيٌّ، أمَّا الإعراب في النحو العربيِّ فهو اصطلاح نحويٌّ يُعنى بالتغيّرات التي تحدُث في آخر الاسم المتمكِّن والفعل المضارع لاسم الفاعل.

أمَّا مصطلح الصرف فهو في اليونانيَّة حالة للاسم يظهر فيها بعض الميل إلى حالات أخرى. كما أنَّ الفعل بالنسبة إلى حالته الأصليَّة التي هي حالة الحاضر له مَيْل إلى حالات أخرى، وهو ما يسمَّى بالوَقْعَةِ في النظام النحويِّ اليونانيِّ.

أمَّا الصرف في العربيَّة، فهو إلحاق حرف النون للاسم المتمكِّن «التنوين»؛ لأنَّ هذا الحرف علامة التمكُّن، ففيه دلالة على استقرار الكلمة في قسم الاسم.

٢٤- نشأة النحو العربيِّ في ضوء كتاب سيبويه: / ١٢٥.

أمَّا معنى التصريف فيُستعمل في النظام العربيِّ للدلالة على التغيُّرات التي تحدُث داخلَ بنية الكلمة الواحدة، ولا يستعمل للدلالة على التغيُّرات التي تحدث في آخر الكلمة.

أمَّا الحركة، فإنَّ مفهوم التحريك في النظام الصوتيِّ العربيِّ لا يتَّفق ومفهوم التصويت في النظام الصوتيِّ اليونانيِّ، فإنَّ أرسطو يقسِّم الحروف : مُصَوَّتة ونصف مُصَوَّتة وغير مُصَوَّتة، بَيْد أنَّ سيبويه يقسِّم الحروف : متحركة وساكنة.

ثمَّ بيَّن «تروبو» استحالة التأثير من الناحية التاريخيَّة ؛ لأنَّ النحاة العرب لم يكونوا قادرين على التعرُّف على النحو اليونانيِّ إلاَّ بوساطة النحاة السُّريان، وعلى الرغم من وجود بعض الروابط بين النظام النحويِّ السُّريانيِّ وبين النظام النحويِّ اليونانيِّ إلاَّ أنَّ المصادر التاريخيَّة لا تشير إلى أدنى صلة بين النحاة العرب والنحاة السُّريان، لا بل إنَّ بعضَ النُّحاة السُّريان، وهو «حُنين بن إسحاق» صنَّف كتابًا في النَّحو العربيِّ، كما قام «مطران طبرهان» بتصنيف كتاب في النحو، استعان فيه بغير قليل من جزئيات النحو العربيِّ.

لقد كشف «تروبو» عن ثراء المصطلح النحويِّ العربيِّ من خلال كتاب سيبويه، وأثبت أن لا حاجة للاقتباس من الأنظمة النحويَّة الأخرى، وأنَّ النحوالعربيَّ قد نشأ ضمن ارتباط وثيق بعلوم الفقه والحديث والتفسير، فهو أعْرَبُ العلوم الإسلاميَّة، وأبعدها عن التأثير الأجنبيِّ في طَوْرِه الأوَّل.

وإذا كنَّا نتَّفق مع الكثير ممَّا ذكره «تروبو» إلا أنَّه لا يمكننا تجاهل التأثير المتبادل للغات الساميَّة، وأعني هنا السريانيَّة والعبريَّة مع اللغة العربيَّة ،سيما وأنَّ هذه اللغات ذات جذر واحد، ووجد الكثير من العلماء والفقهاء تكلَّموا اللغات الثلاث، وبحرفيَّة وإتقان، مكَّنتهم من الترجمة، ونقل العلوم من لغة إلى أخرى وخصوصًا من تلك اللغات إلى العربيَّة ؛ لكون المركز والثقل الحضاريِّ هو ثقل

إسلاميٌّ يتكلَّم العربيَّة.

ويتحدث الدكتور «إبراهيم أنيس» عن منطق اللغة، وربط العلماء بين اللغة والمنطق، وكيف تأثَّر النحاة العرب بمنطق أرسطو تأثُّرًا عظيمًا، وقد استطاع أرسطو أن يقرب بين منطقه واللغة اليونانيَّة، إن لم يكن قد جعلهما منطبقين تمام الانطباق متآلفين تمام التآلف؛ وأعجب المفكرون في الأمم الأخرى بمنطق أرسطو، وحاولوا صبَّ لغاتهم في تلك القوالب موفقين في هذا تارة، وبعيدين عن التوفيق تارة أخرى، يجدون من لغتهم ما يواتيهم ويطاوعهم حينًا، ويتعثرون ويتكلَّفون حينًا آخر.[٢٥]

لذلك لا نعجب حين نرى اللغويِّين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسطاليسي، وأن نشهد في بحوثهم اللغويَّة من الأقيسة والاستنباط ما لا يمتُّ لروح العربيَّة بصلة.

وقد استطاع الدكتور «إبراهيم بيومي مدكور» في بحث له تحت عنوان «منطق أرسطو والنحو العربيّ» أن يبيِّن لنا كيف تأثَّر نحاة العرب بمنطق أرسطو في بحوثهم وتأليفهم. يقول:

«ولاشكَّ في أنَّ المنطق الأرسطيَّ قد صادف في القرون الوسطى المسيحيَّة والإسلاميَّة نجاحًا لم يصادفه أيُّ جزء آخر من فلسفة المعلِّم الأوَّل: فعرف أرسطو المنطقيّ قبل أن يعرف أرسطو الميتافيزيقيّ، وترجم الأرجانون قبل أن يترجم كتاب الطبيعة أو كتاب الحيوان. وللأرجانون في العالم العربيِّ منزلة خاصة فكانت أجزاؤه الأولى أوَّل ما ترجم من الكتب الفلسفيَّة إلى اللغة العربيَّة. ثمَّ ألحقت الأجزاء الأخرى، فترجمت وشرحت واختصرت، وتوالى البحث في المنطق

٢٥- دلالة الألفاظ: / ١١٣- ١١٧.

لدى المدارس الإسلاميَّة المختلفة عن الفلاسفة والمتكلِّمين، بل وعند الفقهاء.»[٢٦]

ونقرأ أيضًا في المقال «ولم يقف الأمر – فيما نعتقد – عند الفقه والكلام والفلسفة، بل امتدَّ إلى دراسات أخرى من بينها النحو. وقد أثَّر فيه المنطق الأرسطيُّ من جانبين: أحدهما موضوعيّ، والآخر منهجيّ. فتأثَّر النحو العربيُّ عن قرب أو عن بُعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقيَّة من قواعد نحويَّة، وأريد بالقياس النحويِّ أن يحدَّد ويُوضع على نحو ما حدَّده القياس المنطقيُّ.»[٢٧]

ويخلص الباحث إلى أنَّ نحاة العرب قد تأثَّروا بالمنطق الأرسطيِّ، وأعجبوا به، وترسموا خطاه.

وبالعودة إلى «أبي حيَّان التوحيديِّ» في رسائله التي سماها بالمقابسات نجده قد وضع فصلين، جعل الأوَّل منهما على صورة حوار بين أستاذه أبي سعيد السيرافي أحد النحاة المشهورين وبين «متَّى بن يونس» المنطقيِّ في حضرة الوزير ابن الفرات[٢٨]، ظهر منها ميل أبي حيان لمسلك النحاة، وقد اتَّخذ أبوحيان لهذه المناظرة العنوان الآتي: «المنطق اليونانيُّ والنحو العربيُّ».

أمَّا الرسالة الأخرى التي جاءت في المقابسات فعنوانها: «مابين المنطق والنحو من المناسبة»، رواها أبوحيان على صورة حديث بينه وبين أستاذه سليمان المنطقي.

٢٦- منطق أرسطو والنحو العربيُّ: / ٣٣٨-٣٤٦.

٢٧- المرجع نفسه ٣٣٨-٣٤٦.

٢٨- نعتقد أنَّ المناظرة الشهيرة بين أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) وبين مَتّى بن يونس القُنَّائي (ت ٣٢٨هـ) ذات دلالة واضحة على الشعور العميق بأصالة النحو العربيِّ، وكَوْنه علمًا عربيًّا مَحْضًا تبلورت بنْيَتُه الأساسيَّة في سياق التطوُّر الطبعيِّ للثقافة العربيَّة، فقد استطال السيرافيُّ على خَصْمه بالحُجَّة البالغة، وبَيَّن له أنَّ دعوى أنَّ المنطقَ آلة من آلات الكلام يُعرف بها صحيح الكلام من سقيمه، وفاسد المعنى من صالحه، هي دعوى لا تثبتٍ على التحقيق؛ لأنَّ صحيح الكلام من سقيمه يُعرَف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذا كُنّا نتكلم بالعربيَّة، وفاسد المعنى من صالحه يُعرَف بالعقل إذا كُنَّا نبْحَثُ بالعقل. انظر: الإمتاع والمؤانسة :١ / ١٠٩، حيث احتفظ بالأفكار الجوهريَّة لهذه المناظرة الباهرة.

وهكذا يتبيَّن لنا بأنَّ سجالاً كبيرًا كان يجري بين علماء القرن الرابع الهجريِّ وفقهائه ونحاته، فمنهم من تأثَّر بالفلسفة والمنطق اليونانيِّ ، ومنهم من آثر العلوم العربيَّة، وفقهها الإسلاميَّ، وكان للنحو والصرف العربي مساحات واسعة من هذا السجال والتنافس، الذي أدَّى حقيقة إلى إنعاشه وتطوير أدواته وأقسامه وآلية عمله ، فمن النحاة من تأثَّر بمنطق أرسطو ،وأخذ عنه؛ لتأطير النحو والصرف العربيِّ، ومنهم من أحجم عن ذلك، وفي كلٍّ هذا دليل على أنَّ ذلك الحراك الثقافيَّ لعب دورًا كبيرًا في الأثر والأثر المعاكس للنحو العربيِّ في لغات الأمم الأخرى ونحوها .

ونلحظ في المناظرة التي كانت في حضرة الوزير ابن الفرات أنَّ «متَّى بن يونس» كان يمثِّل الفريق المغالي في الاعتزاز بثقافة اليونان،[٢٩] وأنَّ أبا سعيد السيرافي كان يمثِّل الفريق الآخر،وهو لا ينكر فضل المنطق اليونانيِّ، ولكنَّه يرى تشكيله وتكييفه حسب طبيعة اللغة العربيَّة، ومع الاعتزاز بتلك الخصائص اللغويَّة التي لا تمت لمنطق اليونان بصلة. وبالنظر إلى السيرافي في قوله: «والنحو منطق ولكنَّه مسلوخ عن العربيَّة، والمنطق نحو ولكنَّه مفهوم باللغة، وإنَّما الخلاف بين اللفظ والمعنى أنَّ اللفظ طبيعي والمعنى عقلي».

فالسيرافي إذن لا يتنكر للمنطق في البحث اللغويِّ، وقد سلك هذا المسلك فعلاً في شرحه لكتاب سيبويه حين اتَّخذ من بعض المعاني العقليَّة أسسًا بنى عليها بعض قواعد اللغة. ومع هذا كان السيرافي يرى أنَّ لكلِّ لغة خصائصها التي لا

٢٩- يقول المستشرق الألمانيُّ جيرهارد أندرس «أوَّل من ألَّف مقالة في الفرق بين نحو العرب والمنطق تلميذ الكندي: أحمد بن الطيب السرخسي» ولكنَّ مقالة السرخسي (ت٢٨٩) مفقودة كما يقول جيرهارد الذي يرجِّح أنَّ السرخسي «جدَّ في تفضيل المنطق بوصفه نحوًا عقليًّا كليًّا على علم النحويِّين المختصِّين بلغة العرب» . ويعتمد جيرهارد في ذلك على أنَّ« السرخسي لما احتاج إلى استعمال لغات الأمم من الفرس والسريان والروم واليونان وضع لنفسه كتابة اخترع لها أربعين صورة مختلفة من الأشكال؛ أي أبجدية عالمية». انظر : المناظرة بين المنطق الفلسفيِّ والنحو العربيِّ : / ١١٠.

يمكن أن تخضع لمنطق اليونان، إلاَّ مع التكلُّف والتعسُّف، إذ يقول: «على أنَّ هاهنا سرًا ما علق بك ولا أسفر لعقلك، وهو أن تعلم أنَّ لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى مع جميع جهاتها بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها واستعارتها وتحقيقها...إلخ.»[٣٠]

ثمَّ يضرب السيرافي أمثلة من الأساليب اللغويَّة؛ لبيان بعض ما اختصَّت به اللغة العربيَّة، مسائلاً مناظره عن الفرق بين هذه الأساليب الثلاثة؛ بكم الثوبان المصبوغان؟ بكم ثوبان مصبوغان؟ بكم ثوبان مصبوغين؟.

كما يسأله عن أيِّ الأسلوبين أصح: «زيد أفضل إخوته وزيد أفضل الإخوة»، ويقرِّر أنَّ الأسلوب خطأ لأنَّ زيدًا فيه خارج عن جملة إخوته، ولايصح مثل هذا التفضيل حينئذ.

أمَّا رسالة أبي حيَّان الثانية، تلك التي جعل عنوانها: «ما بين المنطق والنحو من المناسبة»، فهي نوع من المصالحة بين المناطقة والنحاة، إذ يقول فيها «النحو منطق عربيٌّ، والمنطق نحو عقليٌّ، وجلّ نظر المنطقيِّ في المعاني، وإن كان لا يحوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض، وجلُّ نظر النحويِّ في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر». وهو هنا يرى أنَّ النحو يساعد المنطق، كما يعين المنطق النحو، وإذا اجتمع المنطق العقليُّ والمنطق الحسيُّ فهو الغاية والكمال.

ثمَّ يعرض لمبدأ لغويٍّ مهمٍّ، حين يرى أنَّ الشهادة في النحو مأخوذة من العرف، وعادة أصحاب اللغة، فما تعودوه من أساليب التعبير، وما جرت به ألسنتهم ،وما ألفوه في كلامهم من طرائق معيَّنة في التعبير بالألفاظ، كلُّ هذا

٣٠- الإمتاع والمؤانسة: ١/ ١٠٩.

هو المصدر الوحيد لنحو كلِّ لغة، وهو المقياس الوحيد للحكم على الصواب أو الخطأ في الحديث بتلك اللغة.

وفي هذا يُظهر الدكتور «محيي الدين محسّب»رأيه ؛ ليقدِّم صورة للتفاعل الإيجابيِّ المثمر مع الثقافة المنطقيَّة اليونانيَّة، ممَّا جسَّده الفكر النحويُّ في القرن الرابع الهجريِّ لدى خمس شخصيات، من أهمِّ نحاة العربيَّة الكبار، وهم: ابن السراج، والزجاجيُّ، والسيرافيُّ، وأبو عليّ الفارسيّ، والرمانيُّ. وذلك عن طريق البحث والتنقيب في مؤلفات هؤلاء النحاة وأعمالهم، بحيث وجدناه قد وضع مدخلاً تحدَّث فيه عن العلاقة بين المنطق والدرس اللغويِّ في الفكر الإنسانيِّ، ثمَّ تحدَّث عن جهود العرب في التأليف حول هذه العلاقة، ثمَّ عرض لبعض الدراسات السابقة في القضيَّة فيما يخصُّ أثر الاستشراق في النحو والصرف العربيِّ . ثمَّ ختم بنبذة عن السياق التاريخيِّ لقضيَّة تأثير الثقافة المنطقيَّة في الفكر النحويِّ لدى نحاة القرن الرابع ، وذلك من خلال تقديمه لشروحات وأمثلة نحويَّة تطبيقيَّة كثيرة.[٣١]

نماذج من الجمل النحويَّة العربيَّة موازنة بنماذج من اللغات الأجنبيَّة، وتبيّن حدوث التأثير فيها :

يؤكِّد الفارابيُّ أنَّ صناعة النحو مدخل إلى صناعة المنطق،[٣٢]حيث يقول: «وهذه الحروف هي أيضًا أصناف كثيرة، غير أنَّ العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربيِّ إلى زماننا هذا بأن يفرد لكلِّ صنف منها اسم يخصُّه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسماء التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليونانيِّ؛ فإنَّهم أفردوا كلَّ صنف منها باسم خاص؛ فصنف منها يسمُّونه

٣١- انظر : كتابه « الثقافة المنطقية في الفكر النحوي نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا»

٣٢- الألفاظ المستعملة: / ٤٢.

الخوالف،... الواصلات،.. الحواشي،... الروابط. وهذه الحروف منها ما قد يقرن بالأسماء، ومنها ما قد يقرن بالكلم.» [٣٣]

ونعتقد أنَّ هذا النص قد أثَّر تأثيرًا واضحًا في تقسيمات النحاة للحروف ـ المختصّ منها وغير المختصِّ . وقد كان النحاة واضحين في قولهم: «لا ينبغي أن يستنكر علينا متى استعملنا كثيرًا من الألفاظ المشهورة عند الجمهور دالة على معانٍ غير المعاني التي تدلُّ عليها تلك الألفاظ عند النحويِّين.» [٣٤] ويعطون لذلك مثالاً الفعل (ليس)؛ يقول الفارابي: «وليس يخفى علينا قولنا (ليس) يرتبه كثير من أصحاب النحو في الكلم [=الأفعال] لا في الحروف، وكذلك كثير ممَّا سنعدُّه في الحروف، يرتبه كثير من النحويِّين لا في الحروف ولكن إمَّا في الاسم وإمَّا في الكلم.» [٣٥]

ويرجع الفارابي في نهاية كتابه إلى موازنة بين الصناعتين، فيقرِّر أنَّ المنطق «آلة يقوى بها الإنسان على معرفة الموجودات، كما أنَّ صناعة النحو تشتمل على الألفاظ، والألفاظ أحد الموجودات التي يمكن أن تعقل، لكنَّ صناعة النحو ليست تنظر فيها على أنَّها أحد الأشياء المعقولة، وإلاَّ فقد كانت تكون صناعة النحو، وبالجملة صناعة علم اللغة، تشتمل على المعاني المعقولة، وليست كذلك. والألفاظ الدالة وإن كانت إحدى الموجودات التي يمكن أن تعقل فإنَّ صناعة النحو ليست تعرفها على أنَّها معانٍ معقولة، لكن على أنَّها دالة على المعاني المعقولة...» [٣٦] وبذلك يؤسِّس الفارابيُّ لنوع هو النحو والصرف أيّ دلالة الكلام المنطوق .

٣٣- الألفاظ المستعملة: / ٤١.

٣٤- نفسه: / ٤٤.

٣٥- المصدر نفسه : / ٤٥-٤٦.

٣٦- الألفاظ المستعملة: / ١٠٧.

ويؤكِّد الدكتور «إبراهيم مدكور» في مقاله «منطق أرسطو والنحو العربيّ»[٣٧]: أنَّ النحاة أخذوا مفهوم (الأداة) من كتاب أرسطو (الجدل)، وأخذوا مفهوم (العلَّة) من كتابه أيضًا (التحاليل الثانية).[٣٨]

وينتهي الدكتور عليّ أبو المكارم إلى أنَّ مراحل النحو العربيِّ مقسَّمة بالنسبة إلى المؤثِّرات الخارجيَّة ثلاث مراحل، إذ ينفي وقوع التأثر بالمعطيات المنطقيَّة في المرحلة الأولى التي تمتدُّ قرابة قرن كامل «إذ تبدأ منذ نشأة التفكير النحويِّ... وتنتهي بالخليل بن أحمد.»[٣٩] وهو – مع ذلك – لا ينفي اتِّصال النحاة أنفسهم بالتراث الإغريقيِّ: «إذ إنَّ النحاة مثقفون حريصون على تتبع الإنتاج الفكريِّ في العالم الإسلاميِّ.»[٤٠] ومعنى ذلك فأنَّ النحاة قد تأثَّروا، أمَّا النحو فلم يتأثَّر!! ثمَّ ينتقل إلى المرحلة الثانية وتبدأ «بتلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجاجيِّ.»[٤١]

ويقول الدكتور «عبده الراجحي» في دراسته: «ولقد يكون مفيدًا أن نقدِّم هذه القضيَّة[٤٢] بمعالجة عناصرها الأساسيَّة، فنعرض الجانب التاريخيَّ، ثمَّ ما قيل عن رفض النحاة استخدام المنطق، ثمَّ نقارن آراء أرسطو بما قدَّمه النحاة.»[٤٣]

ونجد أنَّ المستشرق الألمانيَّ «مركس» صاحب كتاب «تاريخ الصناعة النحويَّة عند السريان» يؤكِّد «أنَّ الدراسة النحويَّة عند العرب قد أخذت المفاهيم العامة كـ(الإعراب والجنس والظرف والحال والمفعول والفاعل والفعل) عن الفلسفة

٣٧- نشر هذا المقال في مجلة المجمع ج ٧ سنة ١٩٥٣م، ثم أعاد نشره في كتابه «في اللغة والأدب» سنة ١٩٧١م.

٣٨- في اللغة والأدب: / ٤٥. وعن أقدم إشارة لترجمة الجدل انظر: «في الشعر» لأرسطوطاليس: / ١٧٠.

٣٩- تقويم الفكر النحوي: / ٦٨.

٤٠- المرجع نفسه: / ٦٩.

٤١- تقويم الفكر النحوي: / ٧٨.

٤٢- ويقصد هنا قضيَّة المؤثِّرات الخارجيَّة في النحو العربيِّ.

٤٣- النحو العربيُّ والدرس الحديث.: / ٦٤.

اليونانيَّة وليس النحو اليونانيّ.»[٤٤] ويرى أنَّ النحاة العرب قد تأثَّروا بالفلسفة اليونانيَّة في عهد «كسرى أنو شروان»(ت٥٧٠م) بعد أن انتقلت إليهم مدرسة الرها السريانيَّة سنة ٤٨٢م.

ونجد أيضًا المستشرق الأمريكيَّ «فيشر» في «أصل التقسيم الثلاثيِّ لأجزاء الكلام في نحو اللغات الساميَّة»، يؤكِّد فكرة التأثير الأرسطيِّ من خلال كتابه «في الشعر» أيّ يؤسِّس فكرة أنَّ النحو العربيَّ قد تأثَّر بـ « كتاب الشعر» وليس النحو اليونانيّ. ويرجع فيشر «التقسيم الثلاثيَّ لأجزاء الكلام في النحو العربيِّ إلى كتاب الشعر، فهو يذهب إلى أنَّ أرسطو عند حديثه عن «اللغة» لم يقصد أجزاء الكلام فقط، بل إنَّه كان يعرض موضوعات topics عامة من بينها أجزاء الكلام.»[٤٥]

ولذلك يقسِّم فيشر هذه الموضوعات العامة على النحو الآتي:

١- الحروف والمقاطع. ٢- الفاصلات والأسماء والأفعال.

٣- الجملة والأسلوب.

ولكن إذا كان كتاب « الشعر» قد ترجم بشكل متأخر عن نشأة النحو العربيِّ هذا إذا افترضنا بأنَّ الكتاب قد ترجم في القرن الثالث الهجريِّ، فهذا يعني أنَّ النحو العربيَّ ليس من الضروريِّ أن يكون متأثِّرًا بـ كتاب « الشعر » أو بمنطق أرسطو. وربَّما يكون متأثِّرًا أكثر بالنحو السريانيِّ الذي هو بدوره أخذ الكثير من النحو اليونانيِّ، كما رأينا سابقا في كتاب «فن النحو».

٤٤- تاريخ الصناعة النحوية عند السريان: / ١٥.

٤٥- انظر المثاقفة المنطقية

وللوقوف عند تأثير نظرية الحدِّ في المنطق [٤٦] لأرسطو ، نجد أنَّ بعض نحاة القرن الرابع الهجريِّ ، أمثال : ابن السراج والزجاجيِّ والسيرافيِّ والفارسيِّ والرمانيِّ قد عملوا على ترتيب الموضوعات ترتيبًا صارمًا، تراعى فيه اعتبارات العموم، ثمَّ التقسيم حسب الضرورة العقليَّة، بحيث تنضوي الأنواع تحت أجناسها.

ونجد أنَّ نظرية الحدِّ المنطقيَّة تؤثِّر في التفريق بين النكرة والمعرفة: «وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض، فكلّما كان أكثر عمومًا فهو أنكر ممَّا هو أخصُّ منه؛ فـ(شيء) أنكر من قولك (حيّ)، و(حيّ) أنكر من قولك (إنسان)، فكلّما قلَّ ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف، وكلّما كثر كان أنكر.»[٤٧] وليس هذا النص إلاَّ انعكاسًا لنظرية الأجناس والأنواع في المنطق.

ونجد أيضًا لـ«الصفة» وظيفة منطقيَّة عند هؤلاء النحاة ، تمامًا مثل وظيفة «الفصل» في الحدِّ المنطقيِّ: «وكلُّ موصوف فإنَّما ينفصل من غيره بصفة لزمته في وقته.»[٤٨]

ويظهر أثر مقولة الجنس والنوع لأرسطو في باب الاستثناء : «إنَّ الاستثناء الصحيح إنَّما هو أن يقع جمع يوهم أنَّ كلَّ جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر فيستثنيه منه؛ ليعرف أنَّه لم يدخل فيهم نحو: جاءني القوم إلاَّ زيدًا.»[٤٩]

٤٦- يبيِّن لنا أرسطو كيف يتمُّ التوصل إلى ماهية المحدود فيقول «فإنَّه يجب على من يحدُّ أن يجعل الشيء في جنسه ويضيف إليه الفصول؛ وذلك أنَّه أولى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما في الحدِّ. فإيراد الجنس والفصل هو الطريق إلى جوهر المحدود وماهيته. وبذلك تصبح إضافة عناصر أخرى إلى التعريف فضلا: »وذلك أنَّ كل ما يزاد على الحدِّ فهو فضل . .

٤٧- الأصول في النحو: ١ / ١٧٦.

٤٨- المصدر نفسه : ١ / ٣٦٢.

٤٩- الأصول في النحو : ١ / ٣٥٤.

كما يظهر في باب التمييز: فالتمييز إنَّما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعًا.

وفي باب الفعل «الذي في أوائله الزوائد الأربع يعمُّ شيئين: المستقبل والحاضر، كما يعمُّ قولك (رجل) زيدًا وعمروًا.»[٥٠]

بل يقسِّم الاسم المفرد المتمكِّن في الإعراب أربعة أضرب، أحدها: «الجنس» ويعرِّفه على النحو الآتي: «الجنس: الاسم الدالُّ على كلِّ ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى، نحو: الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار... وجميع ما أردت به العموم ممَّا يتَّفق في المعنى بأيِّ لفظ كان فهو جنس. وإذا قلت: ما هذا؟ فقيل لك: إنسان، فإنَّما يراد به الجنس. فإذا قال: الإنسان، فالألف واللام لعهد الجنس. إنَّك تشير بالألف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس؛ لأنَّه شيء لا يدرك بالعيان والحس.»[٥١]وهنا يتَّضح تأثير نظرية «الكليات» في الحدِّ المنطقيِّ لأرسطو ،ولاسيما مقولة «الوجود الذهنيِّ أو المعنويِّ» لهذه الكليَّات.

وتقدِّم لنا التعريفات التي يوردها هؤلاء النحاة دليلاً واضحًا على تأثُّرهم بالمناطقة. ولنأخذ مثلاً لذلك تعريفاتهم لأنواع الكلم الثلاثة:

«الاسم ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص... وإنَّما قلت ما دلَّ على معنى مفرد؛ لأفرق بينه وبين الفعل؛ إذ كان الفعل يدلُّ على معنى وزمان،وذلك الزمان إمَّا ماض وإمَّا حاضر وإمَّا مستقبل.» [٥٢]

ونستطيع أيضًا أن نتلمس مدى تأثير منطق أرسطو عند الزجاجيِّ وعند نحاة القرن الرابع الهجريِّ .

٥٠- المصدر نفسه :١ / ٤٢.

٥١- نفسه: ٢ / ١١٤ وما بعدها.

٥٢- المصدر نفسه : ١ / ٣٨٠.

إذ يركِّز على وظيفة الحدِّ المنطقيِّ، وهي: حصر جميع المعرف بحيث لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج منه ما يجب أن يكون فيه.

ويقول الزجاجيُّ في تعريف الفعل: «الفعل على أوضاع النحويِّين ما دلَّ على حدث وزمان: ماض ومستقبل.» [٥٣] ثمَّ يفصِّل هذا التعريف: «فكلُّ شيء دلَّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل، فإن دلَّ على حدث وحده فهو مصدر... وإن دلَّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان». [٥٤] ثمَّ يعطي مثالاً: «وحدَّ بعض النحويِّين الفعل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك: هذا رجل يقوم، فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف (يقوم) بشيء. قيل له: فإنَّ الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي، فقال: الظروف واقعة مواقع الأفعال، فالأفعال، على الحقيقة، هي التي يوصف بها، وليس ما قاله بشيء؛ لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا: مكاناً طيبًا... ». وتعريف الفعل بأنَّه صفة غير موصوف يترادف مع تعريفين آخرين للفعل هما:

١ ـ أنَّ الفعل يكون خبرًا ولا يخبر عنه.

٢ ـ أنَّ الفعل يكون مسندًا ولا يسند إليه.

ولعلَّ ممَّا يؤكِّد ذلك أنَّنا نجد الفارابيَّ يشير إلى ترادف هذه التعريفات فيقول: «بعض الناس يسمُّون الموصوف: المسند إليه، ويسمُّون الصفة مسندًا، وربَّما سمّوا الصفة: الخبر والمخبر به، والموصوف: المخبر عنه.» [٥٥]

وهذه التعريفات الثلاثة تؤكِّد ارتباطها بقضيَّة الموضوع والمحمول في القضيَّة المنطقيَّة لأرسطو. وقد أشار الفارابيُّ إلى ذلك عندما قال: «وقد جرت العادة

٥٣- الإيضاح: / ٥٢.

٥٤- المصدر نفسه: / ٥٣.

٥٥- الألفاظ المستعملة: / ٥٧.

في صناعة المنطق أن يُسمَّى المعنى الموصوف المسند إليه والمخبر عنه: موضوعًا، والمعنى المسند والمعنى الذي هو الصفة والخبر: محمولاً.»[٥٦] وهنا نذكر أنَّ أرسطو يعرِّف الفعل بوصفه ممثلاً للحمل أو الإسناد، وهو ما يؤكِّده الفارابيُّ عندما يقول: «والكلمة [=الفعل] تكون محمولة من غير أن تحتاج إلى أن تقرن بشيء، ولا تكون موضوعة....» [٥٧]

ويمكن القول إنَّ منهج السيرافي [٥٨] يعتمد على أساس «التحليل المنطقيِّ»؛ بمعنى أنَّه كان يهدف إلى تحليل العبارات اللغويَّة والمقولات النحويَّة من حيث بناؤها أو اتساقها المنطقيان.

ويحلِّل السيرافي عدم اقتران الاسم بالزمان فيقول: «وتوهم بعض الناس أنَّ (مضرب الشوك) وما جرى مجراه قد دلَّ على الضراب، وعلى الزمان الذي يقع فيه، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حدِّ الفعل بدلالته على الحدث والزمان. وقد وهم فيما توهم؛ لأنَّ الذي أردناه من الدلالة على الزمان هو ما يدلُّ عليه الفعل بلفظه من زمان مضي أو غيره... و(مضرب) اسم الزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب... كما يقال جاء وقته وذهب وقته...» [٥٩]

ويفرِّق السيرافي بين دلالة الاسم ودلالة الفعل ودلالة الحرف فيقول: «وإنَّما تجيء الحروف مؤثِّرة في غيرها النفي والإثبات، والجمع والتفريق، وغير ذلك من المعاني. والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة. والدليل على ذلك أنَّه إذا قيل: ما الإنسان كان الجواب على ذلك أن يقال: الذي يكون حيًّا ناطقًا كاتبًا، وإذا قيل: ما الفرس؟ قيل الذي يكون حيًّا وله أربع قوائم وصهيل وغير ذلك من

٥٦- الألفاظ المستعملة: / ٥٨.

٥٧- العبارة : / ١٦.

٥٨- انظر كتاب المثاقفة المنطقية

٥٩- الشرح: ١/ لوحة ٥.

الأوصاف التي تخصُّ المسمَّى. و إذا قيل: ما معنى قام؟ قيل: وقوع قيام في زمان ماض، فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوزه إلى غيره. وليس كذلك الحروف؛ لأنَّه إذا قيل: ما معنى (من) كان الجواب أنَّه يقصد بها الجزء من الكلِّ، فالجزء غير (من) وكذلك الكلّ، ولم يعقل بمعناه إلا بغيرها.»[٦٠] ومن الواضح أنَّ النص يشير إلى إلمام واع بفكرة الحدِّ المنطقيِّ بالجنس والفصل والخاصة، وذلك من خلال تعريفيه للإنسان والفرس

ويقول السيرافي: « فإذا كانت الإضافة إنَّما ينبغي لها زيادة معرفة المضاف، ولا سبيل إلى أن يعرف المضاف إليه حتى يكون مقصودًا إليه معروفًا فيعرف المضاف بذلك.»[٦١] ثمَّ يوضح ذلك بقوله: «إنَّ المضاف إليه يتعرف به المضاف، أو يخرج به من إبهام إلى تخصيص على مقدار خصوصه في نفسه كقولك: هذا غلام زيد، فيعرف الغلام بزيد، وتقول (هذا غلام رجل صديق لك) فيخرج الغلام عن حدِّ الإبهام الذي في قولك: (هذا غلام) حتى ينحصر ملكه على صديق له دون سائر الناس، و(صديق له) أخصُّ من واحد من الناس منهم.»[٦٢] وهنا نلحظ تأثُّر السيرافيِّ بنظرية الحدِّ المنطقيَّة لأرسطو.

«ومثل هذه النصوص تشير إلى إحدى القضايا النحويَّة التي تأثَّرت تأثُّرًا واضحًا بنظرية الحدِّ المنطقيَّة؛ وهي قضيَّة التنكير والتعريف. فقد تحوَّل البحث في هذه القضيَّة إلى بحث في العموم والخصوص، أو إلى بحث في الكليَّات وعلاقة الألفاظ بالصور الذهنيَّة التي تستثيرها هذه الألفاظ. ومن ثمَّ فقد أصبح من وظيفة بعض المقولات النحويَّة كالإضافة والنداء وأسماء الإشارة وأسماء الصلة وأل التعريف والنعت أن تخرج اللفظ من إطار العموم المبهم إلى إطار

٦٠- الشرح: ١ / لوحة ٤.
٦١- نفسه: ١ / لوحة ٢٠.
٦٢- المصدر نفسه

التخصيص الواضح، تمامًا كما هي وظيفة الحدِّ المنطقي.»[٦٣]

ويعرِّف السيرافيُّ الخبر بقوله: «والخبر ما صحَّ فيه الصدق والكذب.»[٦٤] وقد عرَّف ابن السراج الخبر – من قبل – بقوله: «وبالخبر يقع التصديق والتكذيب.»[٦٥] ولذلك فإنَّ ابن فارس يقول «أمَّا أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنَّه إعلام.... وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرًا في ماضٍ من زمانه أو مستقبل أو دائم.»[٦٦]

وهذا ما يذكِّرنا بفكرة الصدق والكذب في القضيَّة المنطقيَّة عند أرسطو كما تحدَّث عنها في كتاب «العبارة» عندما قال: إنَّه ليس كلُّ قول يصحُّ أن يكون قضيَّة منطقيَّة، بل القول الذي يحتمل الصدق والكذب، فالدعاء مثلاً ليس فيه صدق أو كذب.

ويمكننا أن نورد هنا مثالاً عن منهج «القسمة» عند الفارسيِّ، وهو قوله في الأسماء المنصوبة: «الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام، والآخر: ما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول. والمفعول على ضروب: مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له

ولنعد إلى الرمانيِّ الذي يفرِّق بين وجهي النصب على الحاليَّة أو المصدريَّة في جملة مثل (مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى) فيقول: «والفرق بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر أنَّ النصب على الحال من جواب (كيف) بعد المعرفة بالشيء في نفسه... وليس كذلك المصدر؛ لأنَّه من جواب

٦٣- انظر: كتاب « المثاقفة المنطقية»

٦٤- الشرح: ١ / لوحة ٤٤.

٦٥- الأصول في النحو: ١ / ٦٠-٦١.

٦٦- الصاحبي : / ١٧٩.

(أيّ كذا هو؟)... فهذا إنَّما هو على تقدير ما يحتاج فيه إلى أن يعرف الشيء في نفسه بالبيان عنه.»[٦٧]

ومن الواضح هنا ارتكان الرمانيِّ إلى هذه التفرقة التي اصطنعها الفارابيُّ بين السؤال بـ(كيف) الذي لا يأتي إلاَّ بعد معرفة الشيء في نفسه، والسؤال بـ(أيّ) الذي يلتمس به معرفة الشيء في نفسه. وكأن (المصدر) – عند الرمانيِّ – يوازي تمامًا مقولة (الجنس) في المنطق. ولعلَّ ممَّا يؤكِّد ذلك أنَّ الفارابيَّ قد جعل السؤال بـ(أيّ) هو سؤال عن الجنس والنوع، ولذلك فهو يوازي السؤال بـ(ما هو؟). ومن ثمَّ فإنَّ الرمانيَّ يعقد موازنة دقيقة بين مقولة الجنس المنطقيَّة ومقولة المصدر النحويَّة فيقول: «والجنس لا يثنَّى ولا يجمع ؛ لأنَّه تلحقه صفة التوحيد مع وقوعه على القليل والكثير... والمصدر جنس الفعل، وهو كجنس المعنى الذي ليس بمصدر في لحاق صفة التوحيد.»[٦٨] ولقد ذهب الزجاجيُّ إلى هذا الرأي من قبل[٦٩]

تكشف دراسة تطور مبدأ العلَّة في النحو العربيِّ عن وجود ذلك المبدأ منذ نشأة هذا النحو. بل نستطيع القول إنَّ العلَّة هي أكثر العناصر المنطقيَّة رسوخًا في النحو العربيِّ منذ نشأته.

وقد أخذ سيبويه بهذا المبدأ العقليِّ ضمن ما أقام عليه النحو العربيّ. وتتضح نظرية العلَّة عنده في أمرين:

أ – نظرية العامل

ب – القياس (وهو ما يسمَّى في المنطق بالتمثيل).

٦٧- الشرح: ٢ / باب المصدر المحمول على الفعل.

٦٨- المصدر نفسه :٢ / باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدم في التوحيد.

٦٩- انظر: الجمل: / ٤٥ حيث يقول الزجاجيُّ: «والمصدر موحَّد؛ لأنَّه يقع على القليل والكثير من جنسه إلاَّ أن تدخل عليه الهاء... أو تختلف أنواعه.»

ويلحظ أنَّ سيبويه قد ربط بين العامل والمعمول ربط أرسطو بين العلَّة والمعلول من حيث التلازم والتأثير، فأصبحت التغيُّرات الإعرابيَّة لا تحدث إلاَّ بتأثير العوامل اللفظيَّة أو المعنويَّة. كما يلحظ أنَّ القياس عنده يعتمد على وجود حكم المقيس عليه في المقيس لعلَّة مشتركة.

وما نريد أن نستخلصه من هذه العجالة أنَّ مبدأ التعليل كان من المبادئ التي وجد نحاة القرن الرابع الهجريِّ حولها جدلاً وبحثًا مستفيضين. ولا غرابة إذن أن نجد هؤلاء النحاة يحاولون وضع مبدأ التعليل على صعيد التنظير؛ فيحدِّدون أنواعها وأصولها، وموازنتها بالتعليل في العلوم الكلاميَّة والفقهيَّة، ومدى إسهام الحسِّ أو العقل فيها.

ومن أمثلة تعليلات الرمانيِّ للأحكام النحويَّة تعليله لوجوب إتباع الصفة للموصوف. يقول الرمانيُّ «إنَّما وجب في الصفة أن تتبع لأنَّها بمنزلة المكمل لبيان الأوَّل مع أنَّ الثاني بها هو الأوَّل ... وقلنا هي مكملة لبيان الأوَّل؛ ليفرَّق بينها وبين الخبر الذي هو الأوَّل إلاَّ أنَّه منفصل منه ليس معه بمنزلة اسم واحد.»[٧٠]

وكذلك تعليله لجواز أن يوصف الموصوف الواحد بصفات كثيرة؛لأنَّه «محتاج إلى تخصيص الموصوف بصفات كثيرة،إذ يكون بوصفين أخصَّ منه بصفة واحدة، وثلاث صفات أخص منه بصفتين.»[٧١]وهي الفكرة التي تقوم عليها نظرية الحدِّ المنطقيِّ.[٧٢]

ويعلِّل الرمانيُّ عدم جواز أن يكون فاعلون كثيرون لفعل واحد فيقول: «ولا يجوز على قياس صفات كثيرة لموصوف واحد أن يكون فاعلون كثيرون لفعل

٧٠- الشرح : ٢/ باب التوابع.

٧١- المصدر نفسه.

٧٢- للمزيد من التفصيل حول هذه الفكرة انظر: مدخل إلى علم المنطق: /٦٢ وما بعدها

واحد؛ لأنَّ الفاعلين أغيار فيقتضي ذلك أن يتبع الثاني الأوَّل بحرف العطف ... وليس كذلك الصفات؛ لأنَّ الثاني منها هو الأوَّل.»[٧٣]

ومن أمثلة العلَّة التي يعتمد فيها الرمانيُّ على فكرة «الجنس» المنطقيَّة تعليله لعدم جواز تثنية الفعل أو جمعه: «والفعل لا يجوز أن يثنَّى ولا يجمع؛ لأنَّه يدلُّ على معنى الجنس الذي هو المصدر مع لزوم الفاعل المبيِّن للتثنية والجمع، والجنس لا يثنَّى ولا يجمع؛ لأنَّه تلحقه صفة التوحيد مع وقوعه على القليل والكثير ... وكذلك المصدر في (شكركم شكر واحد) و(ذهابكم ذهاب واحد)، وكلُّ هذا ضرب واحد. والمصدر جنس الفعل وهو كجنس المعنى الذي ليس بمصدر في إلحاق صفة التوحيد، وما لحقته صفة التوحيد امتنع من التثنية والجمع؛ إذ كلُّ تثنية وجمع فهي منافية لصفة التوحيد ... وإنَّما جاز في الجنس صفة التوحيد؛ لأنَّه لمَّا كان كلُّ شيء منه يقوم مقام غيره من ذلك الجنس صار كأنَّه هو بقيامه مقامه، فجاز أن تلحقه صفة التوحيد لهذه العلَّة.»[٧٤]

ومن عبارات الحصر المنطقيِّ كذلك – عند الفارسيِّ – عبارة «فإن قيل ... قلت...»، وهي طريقة جدليَّة معروفة استخدمها من قبل الزجاجيُّ والسيرافيُّ من النحاة. يقول الفارسيُّ: «فإن قلت: فإذا كان (الشهر) في قوله: (فمن شهد منكم الشهر) ظرفًا، ولم يكن مفعولاً به، فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله (فليصمه)؟ وهلاَّ دلَّ ذلك على أنَّه مفعول به؟. قيل: لا يدلُّ ذلك على ما ذكرته؛ لأنَّ الاتِّساع إنَّما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفًا. وذلك سائغ.»[٧٥]

وفي بعض الأحيان لا تقف الإجابة عن السؤال المفترض عند إجابة واحدة:

٧٣- الشرح :٣/ باب التوابع.

٧٤- المصدر نفسه : ٢ / باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المتقدم في التوحيد.

٧٥- الحجة : ١ / ٢٥.

«إن قال قائل: لمَ اختاروا الضمَّ للفاعل، والفتح للمفعول، والكسر للمضاف إليه؟ قيل: في هذا سبعة أقوال ...» [٧٦]، و«إن قال قائل « لم أُثر الإعراب آخر الأسماء دون أوائلها وأواسطها؟ قيل: للنحويِّين في هذا خمسة أجوبة....» [٧٧]... وهكذا. وليس تعدُّد الأجوبة – ها هنا – إلاَّ تطبيقًا للهدف من هذه الصيغة وهو إظهار القدرة على الارتياض الجدليِّ الذي يمثِّل – كما قلنا من قبل – دوران الفكر النحويِّ حول نفسه من خلال هذه الحركة الذاتيَّة للعقل.

ومن عناصر الاستدلال البارزة عند الفارسيِّ عنصر «التأويل الإعرابيِّ»، وهو يمثِّل وجهًا آخر من وجوه الارتياض الجدليِّ. وقد توسَّع الفارسيُّ في هذا الجانب توسعًا لا نعتقد أنَّ أحدًا من النحاة قد سبقه إلى مثله. ومن ثمَّ فإنَّه كثيرًا ما ترد في تحليله للمسائل النحويَّة عبارة: «ويجوز أن يكون كذا». بل لقد بلغت وجوه الإعراب لقول سيبويه «هذا باب علم ما الكلم من العربيَّة» خمسين وجهًا[٧٨]، ويبلغ إعراب «فرأيك في ذلك موفقًا» عشرة أجوبة. [٧٩]وليس من شكٍّ في أنَّ هذا الجهد إنَّما هو ناتج طبعيٌّ لما أحدثه المنطق الصوريُّ في الفكر اللغويِّ لنحاة القرن الرابع الهجريِّ من قدرة على التحليل والاستنباط والتأويل، وقد كان المعنى هدفًا أحيط بكلِّ الرعاية.

وإذا كنَّا قد أشرنا في حديثنا عن استدلالات الزجاجيِّ إلى قضيَّة تقدُّم الاسم على الفعل والحرف باعتباري التقدُّم بالزمان والتقدُّم بالعلية؛ فإنَّ أبا عليّ الفارسيّ يستغل اعتبارًا آخر وهو اعتبار التقدُّم بالشرف، ويرفض التقدُّم بالزمان. يقول

٧٦- أقسام الأخبار: / ٢١٠.

٧٧- المصدر نفسه: / ٢١٣.

٧٨- المصدر نفسه: / ٢١٦ وما بعدها.

٧٩- المصدر نفسه: / ٢١٥ – ٢١٦ وانظر كذلك تحليله لـ (غير) في الآية «غير المغضوب عليهم» حيث يستغرق هذا التحليل من ١٠٥ – ١٢١ من كتاب الحجة.

ابن جنيّ إنَّ أبا عليّ «كان يذهب إلى أنَّ هذه اللغة – أعني ما سبق منها –في زمان واحد، وإن كان يقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدِّم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدِّم على الحرف الفعل، وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصَّة القوَّة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف، وإنَّما يعني القوم بقولهم: إنَّ الاسم أسبق من الفعل أنَّه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان، فأمَّا الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدَّموا الاسم قبل الفعل...» [٨٠]

ونلحظ أنَّ رأي الفارسيِّ يتَّفق تمامًا مع المناطقة «قول القائل ... الاسم قبل الفعل، لا يتضمَّن معنى الزمان .... وأمَّا قول النحويِّين: إنَّ الاسم قبل الفعل فمعقول أنَّ ترتيبه مقدَّم عليه، وإلاَّ فمتى وُجد الاسم وُجد الفعل، ومتى وُجد الفعل وُجد الحرف، فمرتبة الوجود واحدة في الجميع.» [٨١]

وينبغي أن ننبِّه – هنا – إلى تأثير فكرة «الشروح» التي أقيمت على منطق أرسطو في فكرة «الشروح» التي أقيمت على كتاب سيبويه. ولعلَّ هذا الأمر يبدو واضحًا في شرح الرمانيِّ. ففكرة «الغرض» مثلاً مأخوذة عن شرَّاح أرسطو الذين لا تختلف شروحهم الواحد عن الآخر إلاَّ في فهم «أغراض أرسطو» [٨٢]، بل لكأنَّ الرمانيَّ آثر الاحتذاء عندما ألَّف في «أغراض كتاب سيبويه.» [٨٣] وإذا انتقلنا إلى عنصر «الجواب» فإنَّنا نستطيع أن نستخلص صورة واضحة عن امتزاج

٨٠- الخصائص: ٢ / ٣٠

٨١- المقابسات: / ١٠٣.

٨٢- ولنأخذ على سبيل المثال الفارابيَّ الذي يؤلف «مقالة في أغراض الحكيم في كلِّ مقالة من الكتاب الموسوم بالحروف وهو تحقيق غرض أرسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة» انظر: مقدمة د. محسن مهدي لكتاب الحروف: / ٣١. وكذلك نأخذ كتاب «أغراض كتب أرسطو المنطقيَّة « لأبي عليّ بن زرعة ت٣٩٨ هـ. وانظر الشروح التي أقيمت على كتاب الطبيعة الأرسطيِّ، فهي تبدأ عادة بعبارة «غرضه في هذا ...»

٨٣- انظر ثبت مؤلفات الرمانيِّ في «الرمانيّ النحويّ»: / ٨٩.

الفكر المنطقيِّ بالفكر النحويِّ عند الرمانيِّ. وأوَّل ما يلحظ الدارس أنَّ الجواب يبدأ كما يبدأ السؤال من الحكم العام، ويطلق عليه الرمانيُّ «أصل الباب»، ثمَّ ينتقل – بعد ذلك – إلى تفريعات الحكم. وكأنَّه يطبق قوله: «ينبغي تقليل الأصول وتكثير الفروع.»

يقول الرمانيُّ في باب الاستثناء: « الذي يجوز في الاستثناء من الحروف ما فيه معنى إخراج بعض من كلٍّ؛ لأنَّ الاستثناء على هذا المعنى. ولا يجوز أن يكون في الأصل إلاَّ بالحرف؛ لأنَّه لتعدية الفعل، كما أنَّ حروف الجرِّ للتعدية، وكما أنَّ حروف العطف للتعدية ... وأصل حروف الاستثناء (إلاَّ) ؛ لأنَّه حرف وضع لمعنى الاستثناء. فأمَّا ما كان غيره فيه معنى (إلاَّ) فجائز أن يُستثنى به، وما ليس فيه معنى (إلاَّ) فلا يجوز أن يُستثنى به. وكلُّ ما يُستثنى به سوى (إلاَّ) فهو تفريع عليها.»[٨٤]

إذن فالرمانيُّ يبدأ بتعريف الاستثناء ؛ وهذا بداية البحث في عموميَّات الباب: الاستثناء هو إخراج بعض من كلٍّ . ثمَّ يأتي الحكم العام: لا يجوز أن يكون الاستثناء إلاَّ بحرف، وحكم عام آخر: وأصل حروف الاستثناء (إلاَّ)، ثمَّ حكم عام: كلّ ما يُستثنى به سوى (إلاَّ) فهو تفريع عليها. تلك هي مقدِّمات الجدل النحويِّ في هذا الباب، وينبغي أن يسلم بصحتها – من وجهة نظر الرمانيِّ – ؛ لأنَّ كلَّ مقدِّمة منها اقترنت بعلتها.

ثمَّ يأتي دور التفريع لهذه الأحكام: ومن أين صار في (غير) و(سوى) معنى (إلاَّ)؟ وما الوجه الذي يجتمعان فيه؟ وما الوجه الذي يفترقان فيه؟ ومن أين صار في (لا يكون) و (ليس) و (خلا) معنى (إلاَّ)؟ ومن أين صار في (حاشا) معنى

٨٤- الشرح : ٣/ باب الاستثناء. وأود أن أشير هنا إلى أنَّ الدكتور مازن المبارك قد ذكر في ملحق النماذج المحقَّقة من شرح الرمانيِّ أنه لم يجد الجواب عن مسائل هذا الباب الأوَّل من أبواب الاستثناء. (انظر: الرمانيّ النحويّ : / ٣٦١ هامش). والصحيح أنَّ الجواب موجود وقد أخذنا عنه هذا الاقتباس.

(إلاَّ)؟ وهلا كان أصلاً في الاستثناء إذ هو حرف فيه معنى الاستثناء؟ ...»[٨٥].
وهو معنى: ما فيها أحد، وإثبات مثل هذا محال.»[٨٦] ويبدو – هنا – تأثير أحد قوانين الفكر الأساسيَّة عند أرسطو، ونعني به عدم الجمع بين النقيضين.

ونستطيع القول إنَّ كتاب «منازل الحروف» هو أوضح دليل على نزعة التقسيم والحصر عند الرمانيِّ. وسنكتفي بنموذج واحد هو تقسيمه لدلالات حرف (ما): «(ما) لها عشرة أوجه، خمسة منها أسماء، وخمسة منها أحرف. فالخمسة الأولى: استفهام: نحو: ما عندك؟ فتقول: طعام أو شراب أو رجل .... وما أشبه ذلك من الأجناس؛ لأنَّها سؤال عن الجنس[٨٧].... وجزاء ... وموصولة .... وتكون بمعنى المصدر .... وموصوفة ..... وتعجب ..... والخمسة الأخر: جحود ... وصلة .... ومسلطة ... ومغيرة لمعنى الحرف .... وتكون مع الفعل بمنزلة المصدر.»[٨٨]

أمَّا الطريقة الأخيرة من طرائق الاستدلال – عند الرمانيِّ – فهي طريقة «الارتياض الجدليِّ» الذي تمثَّل في تلك الصيغة «فإن قال ... قلت». ولقد عقد الرمانيُّ من خلال تلك الصيغة موازنات بين بعض الموضوعات النحويَّة ؛ ليحدَّد الفروق فيما بينها. فهو مثلاً يقول في الفرق بين الخبر والحال: «فإن قال قائل: لمَ جاز الفرق بين الخبر والحال؟ ولمَ جاز أن يكون الخبر معرفة ونكرة، ولم يجز أن يكون الحال إلاَّ نكرة؟ قيل له: لأنَّ الخبر الذي فيه الفائدة لا يكون إلاَّ نكرة، وأمَّا الاسم الذي يقع موقع الخبر فليس الفائدة فيه وإنَّما الفائدة في المعنى الذي انعقد به الأوَّل بالثاني كقولك: زيد أخوك؛ فإنَّما الفائدة في جمع معنى الاثنين لشيء

٨٥- الشرح : ٣/ باب الاستثناء.
٨٦- المصدر نفسه : ٢ / باب العطف.
٨٧- لقد جعلها:لفارابيُّ سؤالاً عن الجنس أيضًا. انظر الحروف: / ١٦٥ – ١٦٧.
٨٨- منازل الحروف : / ٥٩ وما بعدها. ويلحظ أنَّ تقسيمه لاسمية (ما) يصل إلى ستة أوجه لا خمسة.

واحد، ومثل هذا يصلح في الخبر؛ لقوَّته بأنَّه معتمد الفائدة الذي لابدَّ من وقوعها فيه .... فأمَّا الحال فهي زيادة في الفائدة فضعفت عن أن تقع المعرفة موقعها، وتكون الفائدة في متعلقها لا فيها.»[٨٩]

وبعد؛ فللرمانيِّ عبارة صريحة تؤكِّد إيمانه الواضح بالاستدلال، بل إنَّها تعكس ما وصلت إليه هذه النظرية المنطقيَّة من تقدير في الفكر النحويَّ في هذا القرن. يقول الرمانيُّ: «من استدلَّ علم ومن لم يستدل لم يعلم.»[٩٠] ولذلك فإنَّنا لا نغالي كثيرًا إذا قلنا إنَّ الفكر النحويَّ في القرن الرابع الهجريِّ لم يكن – في حقيقة الأمر – إلاَّ استدلالاً جديدًا على قضايا قديمة.

أولاً: اندريه رومان والنحو العربيّ [٩١]

يقدِّم المستشرق الفرنسيُّ «أندريه رومان» في كتابه النحو العربيِّ رؤية في النحو والصرف العربيِّ وهي رؤية جديدة للمستشرقين الذين اهتمُّوا باللغات الساميَّة التي يمكن أن تضاف إلى جهود كثيرة لمستشرقين أضافوا للغة العربيَّة إضافات نحويَّة مضيئة تساعد على فهم تطور اللغة العربيَّة وآليَّة التفكير فيها بناء على وضع أنظمة فيها.

يقول«أندريه رومان» فيما خلص له من نتائج في كتابه: « إنَّ الافتراض الذي نطرحه هنا ومفاده أنَّ اللغة العربيَّة تتألَّف ممَّا يمكن أن نطلق عليه «نظام الأنظمة» هذا الافتراض يؤكِّده عدد كبير من علامات الاحتمال ..... وقد أدَّى التطور التقنيُّ إلى حفر لواحق جديدة في وحدة مركزيَّة صرفيًّا. لقد رأينا أنَّ اللغة العربيَّة تكوَّنت بلا مقاطع تضاف إلى بداية الكلمات، ورأينا أنَّ اللواحق التي ليست صيغًا

٨٩- الشرح : ٢ / باب الاسم الذي لا يكون إلاَّ نكرة.
٩٠- الشرح: ٢ / باب المبتدأ الذي يحذف ويبقى الخبر.
٩١- انظر: كتاب « النحو العربيّ».

أو نوعًا أو عددًا أزاحت صيغ وحدة التسمية التي أُضيفت لها هذه الوحدات، وأدَّى الاختلاق الاصطلاحيّ عن طريق اللواحق ، وهو أمر غريب على نظام التسمية ، إلى مخالفة النظام الصرفيِّ ؛ ولهذا فنظام المفردات في اللغة العربيَّة ينقسم قسمين فرعيين : قسم خاص بوحدات المفردات العامة الذي يمكن القول عنها إنَّها تألَّفت من تركيب مزدوج من الصوامت الأساسيَّة وجذور، والقسم الثاني من المفردات المتخصِّصة التي تشتمل على جانب عظيم الأهميَّة مكون من مصطلحات مبنيَّة على جذور ، أيّ: على جذور مقطعيَّة . ومن الجائز أنَّ اللغة العربيَّة وحَّدت كلماتها معالجةً كلَّ وحدات التسمية بها على أنَّها وحدات مبنيَّة على جذور مقطعيَّة ، على غرار اللغات الإقليميَّة التي هي عبارة عن اللغات الأم للعرب ،وبهذا اشتقت لنفسها نظام اتِّصال يمكن موازنته بنظام الاتِّصال في هذه اللغات الإقليميَّة .[٩٢]

ويمكننا أن نحدِّد أبرز ما تناوله «أندريه رومان» بالتحليل للنحو والصرف العربيِّ بأنَّه قد أدرج تحت الـ modus المصدر والفعل ومشتقاته ، فجميعها تدلُّ على الزمن،ومن ثمَّ انتهى إلى أنَّ المركَّب الثنائيَّ (modus .... res) هو الأكثر شهرة وشيوعا لتكوين الجملة النواة phrase nucléaire في العربيَّة مثل: كتبت : تتكوَّن من : كتبـ (modus) y + ـت (res) x[٩٣] أنت كاتب ـــ : أنت (res) x + كاتب (modus) y أنت كريم ـــ : أنت (res) x + كريـم (modus) y

ويمكن أن تتكون الجملة من عنصرين res أي: تخلو من عنصر الزمن مثل : أنت ولد Tu es un enfant ، كما يمكن أن تتكون من عنصرين modus غير أنَّ أحدهما يتحوَّل إجباريًّا إلى عنصر res مثل : « المدْح الذبْح»، فالمدح يمثِّل عنصر المسند

٩٢- انظر : النحو العربيّ ، الخاتمة.

٩٣- حرف (x) رمز لعنصر المسند إليه ، وحرف (y) هو رمز لعنصر المسند ، فأي جملة تتكون من عنصري الإسناد : x+ y

إليه وهو عنصر (Res) أي: يخلو من الزمن مع أنَّه مصدر مشتق ، والذبح يحمل دلالة زمنيَّة؛ لأنَّه مصدر ، ومن ثمَّ فهو عنصر (modus).

وأيضًا نجد أنَّ «رومان» قد صكَّ في الدراسات النحويَّة العربيَّة مصطلحين من اللاتينيَّة هما الـ res والـmodus ،والمصطلح الأوَّل: عبارة عن كتل من العالم الخارجيِّ يتخيَّلها الإنسان خارج الزمن ، أمَّا الثاني فهو كتل من العالم الخارجيِّ متخيَّلة من الإنسان ويكون الزمن أحد عناصرها ... وأُطلق على كلِّ شيء خارج الزمن res ،وما يتعلَّق بالزمن modus .

أخذ «أندريه رومان» المصطلح اللاتيني res وأطلقه بشكل مباشر على أسماء الذوات مثل كلمة (طفل) أو أسماء المعاني مثل: كلمة (العظمة) ، وأطلق مصطلح الـ modus على كلِّ ما يتعلَّق بحدث ما مثل (طفُل ـ فعل الطفولة ـ أو تغيير مثل) كبُر فعل الكبر الناتج عن الكبر .

أيَّة جملة تتكون من عنصرين أساسيّين هما: الجملة النواة ،العنصر الأوَّل: المسند إليه ،ورمز له بالرمز (x)،والعنصر الثاني المسند، ورمز له بالرمز (Y)، وبينهما علاقة أو رابطة بنيويَّة موجودة بالضرورة ، وأيَّة عناصر أخرى في الجملة تُعدُّ عناصر توسيعيَّة وقد قسَّمها : عناصر بسيطة وعناصر مركَّبة عن طريق العطف أو التبعيَّة أو التشعب (الامتداد أو الإلحاق) ، وهذه العناصر منها ما يتعلَّق بالعنصر الأوَّل،ومنها ما يتعلَّق بالعنصر الثاني .

ويخلص إلى أنَّ أيَّ فعل يحتوى على عنصري النواة ؛ لأنَّه يحمل الفاعل ، وهو ضمير ظاهر في كلِّ أشكال الفعل ماعدا الماضي المسند للضمير الشخصيِّ الثالث ـ ضمير الغائب المفرد المذكر ـ فهو العلامة صفر ، ولذا تُعدُّ سوابق المضارع التي أسماها النحاة العرب حروف المضارعة كما عدَّ النحاة العرب لواحق الماضي فواعل ـ ويُعدُّ الاسم بعد الفعل عنصرًا توسيعيًّا توكيدًا أو وصفًا للفاعل

النحويِّ كالضمير المنفصل المؤكِّد للضمير المتَّصل ، ولم يفرِّق بين الفعل التامِّ الاعتياديِّ الدالِّ على الحدث المرتبط بزمن ما (كَتَبَ مثلاً) والفعل الناقص الخالي من الحدث أو الزمن مثل (كان وأصبح وليس...) ؛ ومن ثمَّ عدَّ الجملة الاسميَّة بعد أفعال الوجود (كان وأخواتها) عناصر توسيعيَّة ، والجملة النواة هي جملة فعليَّة ، عنصراها: الفعل وضميره الملازم له.

ويمكن أن نسرد له رؤية أخرى – جديدة في بابها بالنسبة للفاعل – وهي رؤية مقنعة لمن يتوقف عندها ويبحثها ؛ فالفاعل النحويُّ هو الضمير الملازم للفعل تحدِّده سوابق المضارع ولواحق الماضي في حالتي التكلُّم والخطاب، أمَّا في حالة إسناد الفعل لضمير الغائب فالفاعل هو العلامة الصفريَّة؛ لأنَّ غياب العلامة علامة.[٩٤] وعلى هذا فالفعل العربيُّ يمثِّل جملة تامة ، هي جملة نواة أو جملة دنيا عنصراها: الفعل وفاعله النحويُّ ، فلا فرق بين الجمل (كتبَ كتبتُ، كتبتَ)؛ فثلاثتها تحتوى على عنصري الجملة النواة الفعل والفاعل:

كتب + ∘ (هو) = il a écrit

كتبتُ ..... = j'ai écrit

كتبتَ ..... = tu as écrit

ووفقًا لهذا التحليل، فإنَّ الاسم المرفوع بعد الفعل وظيفته النحويَّة أنَّه عنصر توسيعيٌّ يصف الفاعل المضمر أو يؤكِّده؛ ولذا يسمَّى العنصر التوسيعيُّ المؤكِّد للفاعل، ومن ناحية أخرى فهو الفاعل الدلاليُّ.

ويقول المترجمان في مقدمة ترجمتهما للكتاب : « إنَّ نهج المؤلِّف نهج سابقيه

٩٤- «غياب العلامة علامة» هذا هو تعبير ابن السراج . انظر: الأصول في النحو : ٢ / ١١٥ .

من المستشرقين أمثال: بلاشير Blachère [٩٥] وفليش Fleisch [٩٦] في عرض قضايا قواعد اللغة العربيَّة ـ في إطار أقسام علم اللغة الحديث ـ داخل قالب وصفيٍّ لا تخرج عنه أيُّة معالجة لقواعد اللغة الفرنسيَّة ؛ ففي كافة الدراسات اللغويَّة الفرنسيَّة نجد الصدارة لقضيَّة الأصوات ووظائفها متبوعة بقضيَّة البنى الصرفيَّة انتهاءً بالاستخدام الواقعيِّ للغة الذي تعالجه قضيَّة التركيب .

وإيمانًا منَّا بمقولة المفكر والفيلسوف الفرنسيِّ «باسكال» «إنّني لا أكتب شيئًا جديدًا، إنَّما الجديد يكمن في طريقة تناولي للأمور»، فإنَّا نرى أنَّ الجديد الذي طرحه «رومان» في كتابه يتَّضح في طريقة تناوله للنحو العربيِّ اعتمادًا على المنهج الفرنسيِّ في دراسة أجزاء الكلام ؛ ومن ثمَّ فهو يقدِّم رؤية جديدة في تناول النحو العربيِّ بالدراسة والتحليل.»

ثانيا : جوناثان والنحو العربيّ

ومن المستشرقين الذين درسوا النحو العربيَّ جوناثان أوينز [٩٧]. فهو يشير إلى أنَّ النظرية العربيَّة النحويَّة في فترة القرون الوسطى تتشابه مع النظرية اللسانيَّة المعاصرة في عدد من الأمور الأساسيَّة، وهو ما يجعل مناقشتها أسهل للقارئ الغربيِّ . ويشير كذلك إلى أنَّه يمكن البرهنة على أنَّ أحد الأسباب التي أدَّت إلى عدم تقدير النظرية العربيَّة حين اكتشفها الغربيُّون في القرن التاسع أثناء الموجات الاستشراقيَّة،أنَّه لم يكن في الحضارة الأوروبيَّة في تلك الفترة ما يماثلها. ولم

95- BLACHERE (Régis), Grammaire de l'Arabe classique, Maisonneuve & Larose, Paris, 1975.

96- FLEISCH (Henri), L'arabe classique: Esquisse d'une structure linguistique, Dar El Machereq(Editeurs, 1968.

٩٧- مقدمة للنظرية العربيَّة النحويَّة في القرون الوسطى». ويقع في ٣٦١ صفحة. الكتاب باللغة الانكليزية Jonathan Owens. The Foundations of Grammar: An Introduction to Medieval Arabic Grammatical Theory. Amsterdam / Philadelphia: John Benjamins Publishing Co. 1988).

توضع هذه النظرية في منظور أفضل إلاَّ مع التقاليد البنيويَّة التي أتى بها «دي سوسور» و«بلومفيلد» و«تشومسكي».

ويرى من خلال عنوان «البنية والوظيفة، والفصيلة،والتَّعلُّق» [٩٨]الإطار الذي يحدِّد النحو العربيَّ؛ فقد وعى النحويُّون أنَّ للكلام بِنى محدَّدة، ولهذه البنى وظائف معيَّنة. وأظهر ما يكون ذلك في الدراسات الصرفيَّة، إذ نُظر إلى كلمات اللغة كلِّها كأمثلة لموازين معيَّنة.

وكذلك بحثهم عن «الأصل» لبعض الكلمات التي يخالف ظاهرها باطنها كالأفعال المعتلَّة، ونظرتهم إليها على أنَّها كالكلمات غير المعتلَّة في خضوعها للموازين نفسها، كما قادتهم نظرتهم إلى أنَّ الجملة هي الوحدة الأساسيَّة للتحليل النحويِّ إلى دراسة المواضع التي تقع فيها الكلمات التي تنتمي إلى فصائل معيَّنة.

وأدَّى بهم البحث إلى افتراض فكرة «العامل» التي تشهد بأنَّهم لم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنَّها تتابع عشوائيٌّ؛ بل يحكم بعضها بعضًا. فيَستدعي وجود كلمات معيَّنة وجود كلمات أخرى. ووجود كلمات معيَّنة يوجب إعرابًا معيَّنًا في كلمات تتبعها. ويوضِّح هذا نظرتهم إلى كون اللغة نتيجة لتركيب محكم.

وفي حديثه عن الصرف [٩٩]في النظريَّات الصرفيَّة العربيَّة. يشير إلى الاهتمام الواسع الذي أَوْلته الدراسات العربيَّة للصرف والأصوات. وأوَّل ما يلاحظه أنَّ النحو العربيَّ ميَّز بين الصيغة ومعناها. ويشير إلى تمييز النحويِّين العرب بين الصوت والحرف، وإلى تنبُّههم إلى أنَّ الكلمات العربيَّة تعود في الغالب إلى

٩٨- راجع: مقدمة للنظرية العربية النحوية من القرون الوسطى.

٩٩- راجع: المرجع نفسه .الفصل الثالث

جذور ثلاثيَّة ، وإلى اختراعهم الميزان الصرفيِّ الذي يعيِّن الجذور الأصول في الكلمة، والحروف المزيدة عليها التي تستخدم في تعيين معانٍ فرعيَّة. ويبيِّن أنَّ بعض الدراسات الحديثة أشارت إلى مماثلة هذه النظرية لنظرية اللسانيِّ البريطانيِّ «فيرث».

ويتحدَّث عن تصنيف العلماء العرب الكلمات إلى أسماء وأفعال وحروف، وعن المبادئ التي قادتهم إلى هذا التصنيف. كما عرض لكثير من المسائل المتعلِّقة بهذا التصنيف، وإلى محاولة النحويِّين حلَّ المشكلات التي تعترضهم، وإلى الخلافات بين المدارس النحويَّة في ذلك. ويعقِّب على بعض هذه المشكلات بقوله: «ليس المهمُّ هنا أن نعيِّن من انتصر على الآخر، بل المهمُّ هو أن نبيِّن أنَّ النحويِّين العرب وعوا وجود هذه المشكلات والحالات غير الواضحة، وأنَّهم استعملوا مبادئ لسانيَّة عامة لحلِّها».

ويشير إلى تحليل النحويِّين العرب لبعض التراكيب التي يدخل فيها الاسم كالصفة والموصوف والحال والمضاف والتوابع الأخرى. وعلى الرغم من عدم تطوير النحو العربيِّ لمقولة تماثل «المركَّب الاسميِّ» في الدرس اللسانيِّ الحديث إلاَّ أنَّه يمكن القول إنَّ النحويِّين العرب كانوا واعين بها بصورة ضمنيَّة.

ويبيِّن تحليل النحويِّين العرب للمفاعيل والوسائل التي يعدَّى بها الفعل إليها. ويرى أنَّه على الرغم من عدم وجود طريقة كاملة لمعالجة هذه القضيَّة في النحو العربيِّ إلاَّ أنَّ النحويِّين العرب قدَّموا مادة ضخمة تتعلَّق بهذه القضيَّة وتناولوها بشكل مطَّرد.

ويشير إلى تقدير العلماء العرب بعض التراكيب المحذوفة في تحليلهم لبعض الجمل. وعرض للأدلة التي جاؤوا بها للتدليل على وجود المحذوفات على مستوى أعلى من التجريد. ومن هذه الوسائل: السياق، والتراكيب، والاتِّساع،

والمجاز. وعرض لبعض المبادئ التي تحكم تقدير هذه التراكيب المحذوفة بحيث لا يكون تقديرها عشوائيًّا. وتكلَّم عن بعض الخلافات حولها. ويوازن «أوينز» بين سمات الحذف في النحو العربيِّ والحذف في النحو التحويليِّ ويرى أنَّ النَّحْوَين يتَّفقان في أنَّ مسبِّبات الحذف تركيبيَّة أساسًا. وذلك لوجود فكرة العامل في النحو العربيِّ. فيُقدِّر النحاة العرب في الجملة الآتية: زيدًا ضربْتُه أنَّ (زيدًا) منصوب بفعل محذوف يدلُّ عليه الفعل المذكور. كما يقدِّر النحو التحويليُّ أنَّ جملة مثل: Shave yourself لابدَّ أن يكون فيها فاعل محذوف للفعل ، وهو: You، وذلك لتفسير وجود الضمير على شكل Yourself بدلاً من وجوده على شكل yourself. ومع هذا التشابه فهو يبيِّن أنَّ هناك أربعة فروق بين النحو العربيِّ والنحو التحويليِّ في مسألة الحذف. وأوَّل هذه الفروق أنَّ الحذف في النحو التحويليِّ نتيجةٌ لكون الحذف لا يقع إلاَّ إذا كان للمحذوف مثيل في النص. أمَّا في النحو العربيِّ فللحذف سببان: الأوَّل: تركيبيٌّ كما في الجملة المذكورة آنفًا، والثاني: مقاميٌّ ، ذلك أنَّ المحذوف يفهم من السياق. والفارق الثاني بين النحوين فرق في الاهتمام؛ ففي الوقت الذي ينظر فيه النحو العربيُّ إلى الحذف على أنَّه محاولة للوصول إلى معرفة المحذوف، يبدأ النحو التحويليُّ من الجمل الكاملة ويطبِّق عليها قواعد الحذف؛ ليصل إلى الشكل الظاهريِّ لها. والفرق الثالث أنَّ في النحو التحويليِّ قواعد معيَّنة للحذف أمَّا في النحو العربيِّ فلم تُحدَّد تلك القواعد بل تستند إلى المتكلِّم نفسه. والفرق الرابع أنَّ النحو العربيَّ كان ينظر إلى المعنى حين يَقترح الحذف، وهذا ما لا نجده في النحو التحويليِّ.

ويعرض لـ«الأصل في النظرية العربيَّة». ويعني بـ«الأصل» أنَّه في حال وجود أشكال مختلفة للصرفيَّة الواحدة فإنَّ واحدًا منها يُعدُّ «الأصلَ»، أمَّا الأشكال الباقية فهي فروع له. ويتبيَّن عمل النحويِّين في هذه المسألة من اقتراحهم المقولات الآتية: أصل،أخفّ،أقوى،أوّل،الاسم،المفرد،المذكر،فرع ،أثقل،أضعف،بعد

الفعل،الجمع ،المؤنث،إلى آخر ذلك.

ويوازن هنا أيضًا بين النحو العربيِّ والنحو التحويليِّ من حيث أوجه التشابه والاختلاف في هذه المسألة. ويرى عدم التشابه بين النحوين بسبب أنَّ النحو التحويليَّ يسعى لتحويل جمل إلى جمل أخرى، وهو خلاف ما يسعى إليه النحو العربيُّ. وينتهي إلى أنَّ من المضلِّل أن نساوي بين النحوين على الرغم من وجود بعض التشابه.

ويدرس أيضًا «التركيب، والدلالة، والمقامية»،وعمل النحويين والبلاغيين العرب في ربط المعنى بالشكل والعلاقة بينهما. ومن الذين اهتمُّوا بهذه المسألة سيبويه وأبو عليّ الفارسيّ من النحويِّين، والجرجانيُّ من البلاغيِّين. ويعود مرة أخرى للموازنة بين النحو التحويليِّ والنحو العربيِّ في مسألة دراسة المعنى. ويرى أنَّه لا تشابه بين النحوين بسبب اختلاف الاهتمام واختلاف التحليل.

نرى هنا مدى عمق الرؤية للمستشرق في نظرته وتحليله للنحو العربيِّ، ومثل هذه الدراسات التي تنحو نحو التأطير المنهجيِّ هي ما ينقص الدراسات العربيَّة الحديثة، إذ يتبيَّن فيها المعنى الكليُّ والصورة الشاملة للنحو ومبادئه العاملة فيه،التي تساعد الباحث في النحو والصرف العربيِّ على المضي قدمًا في تتبع هكذا منهج . ونلحظ هنا مدى الأثر الذي من الممكن أن يحدثه في رؤيتنا للنحو والصرف العربيِّ ، وكيفيَّة معالجته بطرائق وأساليب مختلفة.

ثالثًا: نظرية تشومسكي وتأثُّرها بالنحو والصرف العربيِّ:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مدى تأثُّر تشومسكي[١٠٠] بالنحو العربيِّ وبعلمائه ، وسأحاول في بحثي هذا الوقوف عند أهم النقاط التي يُعتقد

١٠٠- عالم لغويَّات و لسانيَّات أمريكيّ وسياسيّ شهير.

أنَّ تشومسكي قد تأثَّر بها وأخذها من النحو العربيِّ بطرائق مباشرة أو غير مباشرة وكما هو معروف فإنَّ تشومسكي هو صاحب النظرية التحويليَّة في النحو واللغويات[١٠١] وتتناول هذه النظرية العناصر اللغويَّة بطريقة جديدة وفق مفاهيم رياضيَّة علميَّة أقرب ما تكون إلى مسائل رياضيَّة وكيميائيَّة تعتمد أساسًا على التسلسل المنطقيِّ الرياضيِّ في الانتقال من خطوة إلى أخرى وتختلف كثيرًا عن الطرائق التقليديَّة في تفهم اللغة والنحو والصرف.

إنَّ نظرية النحو التوليديِّ لتشومسكي لها جانبان :

جانب لغويٌّ : وهو خاص بالكفاءة أو المقدرة على اللغة التي يزود بها الإنسان منذ ولادته وتجعله قادرًا على النطق بمئات الجمل.

وجانب نحويٌّ : وهو خاص بقوانين الحذف والإضافة والتبديل حيث نبحث في التركيب السطحيِّ الذي أمامنا، ونحاول أن نرده إلى بنيته العميقة أو تركيبه الأساسيِّ.

والقواعد التحويليَّة في هذه النظرية هي: أنَّ أيَّة قواعد لكلِّ جملة في اللغة تعطي تركيبًا باطنيًّا وتركيبًا ظاهريًّا، وتربط بين التركيبين بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويليَّة ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف. والعلاقة بين التركيب الباطنيِّ والتركيب الظاهريِّ يُسمَّى تحويلاً أو قانونًا تحويليًّا. وإنَّ التركيب الباطنيَّ يعطي المعنى الأساسيَّ للجملة. وهذا التركيب هو تركيب مجرد وفرضيّ، يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيبًا ظاهريًّا. وبذلك يكون التركيب الظاهريُّ حقيقة فيزيائيَّة ملموسة ونستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا.»[١٠٢]

١٠١- انظر: كتاب : التراكيب النحويَّة.

١٠٢- قواعد تحويليَّة للغة العربيَّة : / ٢١ وما بعدها.

مثال للتركيب الظاهريِّ والتركيب الباطنيِّ: [١٠٣]

البنية الظاهريَّة / السطحيَّة:

١-كَتَبَ المعلمُ الدرسَ
٢- كَتَبَ ⟵ كُتِبَ
٣-المعلم ∅ تحذف
٤-الدرسَ ⟵ الدرسُ

البنية العميقة / الباطنيَّة:

١-ركن فعليّ + ركن اسميّ
٢-ركن فعليّ معلوم ⟵ ركن فعليّ مجهول
٣-ركن اسميّ١ ⟵ صفر
٤-ركن اسميّ ⟵٢ ركن اسمي١
٥-ركن فعليّ مجهول + ركن اسميّ⟵ جملة

يقول أبو ديب عن البنية العميقة والسطحيَّة لدى الجرجانيِّ وتشومسكي [١٠٤] «وربَّما كان نوع التحليل الذي أتى به الجرجانيُّ في هذا الفصل أولى، بل أفضل، تحليل في اللغة العربيَّة لـ«البنية السطحيَّة [المُنجَزة]» و«البنية العميقة[الشَّجَرية]». وإيضاح التماثل بين المفاهيم التي طورها الجرجانيُّ، وطوَّرها تشومسكي مؤخَّرًا، سهل جدًا... ولتوضيح الفرق بين البنيتين فقد أعاد الجرجانيُّ صياغة كلِّ واحدة منهما بالطريقة نفسها التي يستعملها تشومسكي الآن من أجل الكشف عن البنى العميقة للتركيبات التركيبيَّة المماثلة.»

والبنية العميقة والسطحيَّة في نحونا العربيِّ القديم ما هي إلاَّ ظاهرة التقدير

١٠٣- قضايا أساسيَّة في علم اللسانيَّات الحديث مدخل: / ٣٢٠.
١٠٤- نظرية الجرجانيِّ عن التخييل الشعريِّ: / ٩٦.

أو التأويل للمعنى. وهنا جزء ممَّا شرحه الجرجانيُّ في كتابه«دلائل الإعجاز» عن التقديم والتأخير للبنية العميقة والسطحيَّة.[١٠٥]

ولتوضيح معنى البنية العميقة والسطحيَّة بشكل ميسَّر يمكن أن نورد المثال الآتي:

عندما نقول مثلاً: زيد جاء؛ فالفاعل الحقيقيُّ هنا مستتر. فهو بنية عميقة أيّ أنَّ الفاعل مقدَّر وباطنيٌّ. وعندما نقول: جاء زيد؛ فهنا زيد فاعل حقيقيٌّ. فهو بنية سطحيَّة ظاهرة، أيّ أنَّ الفاعل ظاهر. فهنا حاول تشومسكي أن يبرهن للإنجليز مثلاً: أنَّ في (زيد جاء) الفاعل هنا مقدَّر ،بينما في: (جاء زيد) فالفاعل هنا حقيقيٌّ. وهذا ما يسمِّيه بالبنية العميقة والسطحيَّة في النحو الإنجليزيِّ.[١٠٦]

وهناك آراء تعارض تأثُّر «تشومسكي» بالنحاة العرب السابقين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ذلك يقول المزيني: «وأمَّا النتيجة المبدئيَّة التي آل إليها «نسيان» تراث العرب في اللغويَّات العامة فهي حصول قطع في تسلسل التفكير الألسنيِّ عبر الحضارات الإنسانيَّة فنهضت الحضارة الغربيَّة على حصيلة التراث اليونانيِّ، ولكن في معزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغويِّ عند العرب، وإذا جاز لنا أن نبسط القول مصادرة في البحث أمكننا أن نقرِّر افتراضًا أنَّ أهل الغرب لو انتبهوا إلى نظرية العرب في اللغويَّات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النهضة لكانت الألسنيَّة المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل ربَّما كانت قد أدركت ما قد لا تدركه إلاَّ بعد أمد.»[١٠٧]وما دامت الدراسات اللغويَّة العربيَّة لم تنتقل إلى الغرب، فهي بالتالي لم تصل إلى

١٠٥- دلائل الإعجاز: / ١١١.

١٠٦- قواعد تحويليَّة للغة العربيَّة: / ٦٨.

١٠٧- تشومسكي في عيد ميلاده السبعين: / ٣.

تشومسكي بالطريقة التي تفترض دائمًا.

ولكن كما هو معلوم أنَّ العلوم العربيَّة بمختلف أنواعها انتقلت إلى الغرب عبر الأندلس وعبر الكثير من المستشرقين ،وهذا لا يمنع من أنَّ تشومسكي تأثَّر – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – بالنحاة العرب السابقين.

وهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى تأثُّر تشومسكي بالنحو العربيِّ، منها:

إنَّ النحو العبريَّ تأثَّر بالنحو العربيِّ تأثُّرًا كبيرًا في العصر الأندلسيِّ، وصيغت قواعده على هيئة النحو العربيِّ، وكذلك اعتماد اللغة العربيَّة لغة التدريس في أوربا في القرن الرابع عشر الميلاديِّ، وخاصة فرنسا،وإنَّ اهتمام تشومسكي باللغة العبريَّة وكتابة رسالته للماجستير عن الصيغ الصرفيَّة في العبريَّة ١٩٥١م؛ لهو دليل قويٌّ على معرفته وضلوعه بالعبريَّة التي تأثَّرت بالعربيَّة أيما تأثير في الأندلس.[١٠٨]

وأيضًا اللغة العبريَّة لغة تشترك مع العربيَّة والسريانيَّة بجذر واحد، وتشترك كلُّ لغة مع اللغة الاخرى بمفردات كثيرة، وهناك تشابه كبير بين العربيَّة والعبريَّة،منها:

١- تشابهها بالعربيَّة في تكوين الاسم من حيث عدده ونوعه، وفي تكوين الفعل من حيث زمنه وتجرده وزيادته وصحته وعلَّته.

٢- تغيير معنى الكلمات بتغير حركاتها.

٣- التشابه في صياغة الجمل وتركيبها.[١٠٩]

١٠٨- اللغة العبريَّة قواعد ونصوص: / ١٧.

١٠٩- دروس اللغة العبريَّة الحديثة: / ٤-٦.

والجملة العربيَّة تنقسم : جملة بسيطة (وهي الجملة النواة) وجملة غير بسيطة (وهي الجملة المركَّبة) وتحتوي على جملة فرعيَّة داخلها. فالجملة البسيطة تتكون من مبتدأ وخبر أو فاعل وفعل ومفعول به وتتوسع بإقحام جملة الصلة بين جزئي الجملة الأصليَّة مع وصف الخبر.

والجملة الاسميَّة: تتكون من مبتدأ وخبر دون الحاجة إلى فعل يربطهما. والجملة الفعليَّة: ويعبر بالفعل وحده بوصفه جملة مفيدة يحسن السكوت عليها، موجود في جميع اللغات إذا فهم الفاعل المصاحب للفعل والكامن فيه على شكل ضمير مستتر، ففي اللغة العربيَّة أستطيع أن أقول: «قف». وتكون جملة مفيدة، لأنَّ فاعل هذا الفعل متضمِّن في الفعل نفسه وتقديره أنت. وأحصل على النتيجة نفسها إذا قلت بالإنجليزيَّة: stop، وكذلك أحصل عليها في العبريَّة.

فالجملة العبريَّة تسير إذن على النحو الآتي:

أ- الجملة الفعليَّة تتكون من: الفاعل ثمَّ الفعل ثمَّ المفعول به.

ب- الجملة الاسميَّة تتكون من: مبتدأ وخبر.

وقد يأتي الفعل قبل الفاعل إذا كانت الجملة مبدوءة بظرف أو حال أو بجملة تأكيد، كما أنَّ العبريَّة الحديثة لا تتقيد بهذه القاعدة في بعض الأحيان.

فيجب علينا ألا نغفل دور اللغة العبريَّة وتأثُّرها بالنحو العربيِّ ومعرفة تشومسكي لها معرفة تامة . فهي الواسطة بين العربيَّة واللغات الأوربيَّة وخاصة الإنجليزيَّة لتأثُّر تشومسكي بها.

ويمكن القول إنَّ تشومسكي قد تأثَّر أيضًا بنظرية النظم عند الجرجانيِّ ، فنظرية النظم تعتمد الأسلوب اللغويَّ الفلسفيَّ المنطقيَّ في تفسير الكلام وشرحه؛ وهذا ما تأثَّر به تشومسكي في تحليله للجملة الإنجليزيَّة. ومن السهل تبيُّن أنَّ طريقة

التحليل التي اتبعها الجرجانيُّ هي التي اعتمدها تشومسكي.

ومن الدلائل الأخرى التي تبرهن على تأثُّر تشومسكي بالنحو العربيِّ بطريقة غير مباشرة ما تقوله «نجاح الظهار»[١١٠]: إنَّ الشيخ عبدالقاهر الجرجانيّ نحا بمنهجه التحليليِّ منحىً جديدًا، فبيَّن أثر النفس والتأمل الباطنيِّ في دراسة الأثر الأدبيِّ.

وما جاء أيضًا عند «الظهار» عن نظرية الجرجانيِّ: «... إنَّ التركيب النحويَّ له معنى أوَّل يدلُّ على ظاهر الوضع اللغويِّ، وله معنى ثانٍ ودلالة إضافيَّة تتبع المعنى الأوَّل، وهذا المعنى الثاني، وتلك الدلالة الإضافيَّة، هي المقصد والهدف في البلاغة... وأوضح أنَّ التراكيب النحويَّة الصحيحة، والأساليب اللغويَّة السليمة، يستتبعهما حتمًا، معانٍ ثانية ودلالات إضافيَّة، هي التي يبحث عنها علماء البلاغة».

وهنا نستنتج أنَّ تشومسكي قد تأثَّر بالنحو والصرف العربيِّ في نظريته وأفكاره النحويَّة جميعها.

١١٠- أثر استخدام نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجانيِّ في تنمية التذوق البلاغيِّ لدى طالبات اللغة العربية: / ٤٤.

الخاتمة :

في نهاية بحثي المتواضع الذي وقفت فيه عند بعض ما جاء من أثر متبادل ما بين النحو العربيِّ ونحو الفكر الاستشراقيِّ ، والأثر المتبادل هو ما أردت به من عنوان البحث «الأثر والأثر العكسي » أيّ ما أحدثه النحو العربيُّ من أثر وما أحدثه الفكر الاستشراقيُّ من أثر في النحو العربيِّ، ولذلك أستطيع أن أقول بأنَّ البحث قد خلص إلى نتائج مهمَّة، وإن كنت اعتقد بأنَّ رؤيتي لهذه النتائج ستتقاطع مع رؤية الكثيرين ممَّن تطرَّقوا وقاموا بدراسة أصل النحو العربيِّ ونشأته، وبحثوا عن منابعه الأولى، وتتلخص النتائج في الآتي :

١. هناك آراء متعارضة فيما يخصُّ تأثُّر النحو والصرف العربيِّ بالاستشراق ، فبينما نجد «جيرار تروبو» يؤسِّس لأصالة النحو العربيِّ، ويدافع عن هذه الأصالة، نجد آخرين يقولون بأخذ النحو العربيِّ عن النحو السريانيِّ .

٢. بيَّن البحث أنَّ النحويِّين العرب قد تأثَّروا بالفلسفة اليونانيَّة وبمنطق أرسطو أكثر من تأثُّرهم بالنحو اليونانيِّ .

٣. لا تغفل الباحثة هنا الإشارة إلى دور الترجمة والحراك الثقافيِّ في تأثُّر الثقافة العربيَّة ومنها اللغة بفرعها « النحو والصرف » بثقافة الأمم الأخرى اليونانيَّة والفرنسيَّة وغيرها .

٤. تبيَّن للباحثة الدور الكبير الذي قام به بعض المستشرقين في تطويرهم للنحو العربيِّ ،وتأصيلهم له ، أمثال : «أندريه رومان» و«جوناثان» وغيرهما.

٥. بيَّن البحث أهمية النحو العربيِّ– من خلال آلية عمل البنى الداخليَّة لجمله ومفرداته – ودوره في التأثير في نظرية تشومسكي التحويليَّة، التي غدت نظرية عالميَّة في النحو .

وتوصي الباحثة:

١. بالتركيز على دراسة نشأة النحو العربيِّ ، ولا تعني الباحثة هنا دراسته تاريخيًّا، بل دراسة آلية عمله الأولى والكيفيَّة التي تطور فيها من خلال عمل الجملة العربيَّة القصيرة الموجزة، والجملة الطويلة وتركيبها ،أو ما اصطلح على تسميته بالجملة الدنيا والجملة الموسَّعة .

٢. دراسة عمل بعض المستشرقين وأخصُّ بالذكر المستشرق الألمانيّ برجشستراسر وكتابه « التطوير النحويّ » عن النحو والصرف العربيِّ .

٣. إفراد جزء خاص لدراسة الصوتيَّات الغربيَّة وتأثيرها في الجملة النحويَّة العربيَّة؛ لما لعلم اللسانيَّات من أهميَّة كبرى في تشكيل معنى الجملة النحويَّة ، فظاهرة النبر ،كما هو معلوم، توحي بمعنى آخر قد لا نتوقَّعه من الجملة المكتوبة، وهذه الظاهرة لها شأن مهمٌّ في بدايات نشوء النحو العربيِّ، وذلك في سعي الفقهاء والنحاة للحفاظ على معاني الآيات القرآنيَّة وعدم الوقوع في اللبس عند تفهمها .

وفي ختام دراستي هذه أرجو من الله العليِّ القدير أن أكون قد وفَّقت لما فيه خير لنا ولأمتنا الإسلاميَّة .

المراجع

- أثر استخدام نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجانيِّ في تنمية التذوق البلاغيِّ لدى طالبات اللغة العربية ، نجاح أحمد الظهار ، الناشر العبيكان، الرياض ، جامعة طيبة ، كلية التربية والعلوم الإنسانية، مركز البحوث التربوية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- إحصاء العلوم، الفارابيّ ، تحقيق : د. عثمان أمين ، الأنجلو المصريَّة ط٣ ، ١٩٦٨م.
- الاستشراق . ادوارد سعيد . ترجمة محمد عناني ، دار رؤية ، القاهرة ، ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي . الجزء الأول مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ١٩٧٣م ، الجزء الثاني مطبعة النعمان النجف ١٩٧٣م.
- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريَّة ، ١٩٥٧م.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين وأحمد صقر، مصر، ١٩٥٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام. لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٦م.
- الإيضاح العضديّ، الفارسيّ، تحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ، مصر، ط١ ، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجيّ ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين والسيد أحمد صقر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣م.

- التراث اليونانيّ في الحضارة الإسلاميَّة (دراسات لكبار المستشرقين) ، ترجمها وعلق عليها :د. عبد الرحمن بدوى، دار النهضة ، القاهرة، ط٣، ١٩٦٥م.
- التصريف الملوكي ، ابن جني ، تحقيق زهران البدراوي ، مكتبة لبنان ، بيروت ٢٠٠١م .
- تقويم الفكر النحويّ ، د.علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ، دون تاريخ .
- الثقافة المنطقيَّة في الفكر النحويّ ، نحاة القرن الرابع الهجريّ نموذجًا ، د.محيي الدين محسب ، دون تاريخ .
- الجمل، الزجاجيّ، تحقيق: الشيخ ابن أبي شنب ، مطبعة جول كريونل – الجزائر ١٩٢٦م .
- ابن جنيّ النحويّ ، د. فاضل صالح السامرائيّ، دار النذير ، بغداد ١٩٦٩م.
- الحجة في علل القراءات السبع ، الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ج١- القاهرة ١٩٦٥ .
- الخصائص ، ابن جني: تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
- خطباء اليونان ، دبسون (ج. ف.)، ترجمة : أمين سلامة (سلسلة الألف كتاب ٤٩٦) القاهرة ،١٩٦٣م.
- الدراسات العربيَّة والإسلامية في الجامعات الألمانيَّة (المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه). رودي بارت. ترجمة : مصطفى ماهر، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، دون تاريخ.
- دراسات نقديَّة في النحو العربيّ، د. عبد الرحمن أيوب، ج١، الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ١٩٧٥م.
- دروس في علم الصرف ، إبراهيم الشمسان ، مكتبة الرشيد ط١ ، الرياض ١٩٩٧م.

- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمود شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصريَّة، ط ٢ ، ١٩٦٣م.
- الرمانيّ النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق : محمد نور حسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة .
- شرح كتاب سيبويه ، الرماني ، تحقيق أحمد النيهون ، مكتبة الأعلام ، لبنان ١٩٨٦م.
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب و د. محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٦.
- الصاحبيّ، ابن فارس، تحقيق : مصطفى الشوربجي ، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٦٤م.
- الطبيعة، أرسطوطاليس، ترجمة: إسحق بن حنين، حققه مع شروح المناطقة العرب عليه: د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الجزء الأول ١٩٦٤م، الجزء الثاني ١٩٦٥م.
- العبارة، الفارابي، تحقيق : د. محمد سليم سالم، الهيئة المصريَّة العامة، ١٩٧٦م
- العربيَّة، يوهان فك: ترجمة :د. رمضان عبد التواب، الخانجي، ١٩٨٠م.
- علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب، أوليري (دي لاسي)، ترجمة : د. وهيب كامل ، النهضة المصريَّة ، ١٩٦٢م.
- عناصر يونانيَّة في الفكر اللغويِّ العربيِّ. كيس كيرستينغ ، ترجمة: د. محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ٢٠٠٣م.

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن أبي أصيبعة، تحقيق: د. نزار رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت، ١٩٦٥م.
- الفارابيّ، سعيد زايد، دار المعارف ط ٢ ، ١٩٧٠م.
- فصول في فقه العربيَّة ، د. رمضان عبد التواب ، دار المسلم للطباعة والنشر ، ١٩٧٣م.
- فقه اللغة في الكتب العربيَّة ، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربيَّة ، بيروت ١٩٧٤م.
- فلسفة العصور الوسطى، د.عبد الرحمن بدوي، النهضة المصريَّة، ط٢، ١٩٦٩م.
- فن النحو بين اليونانيَّة والسريانيَّة ، ترجمة ودراسة لكتابي ديونيسوس ثراكس ويوسف الأهوازي ، ترجمة :ماجدة محمد أنور.
- في الشعر، أرسطوطاليس، نقل متى بن يونس، تحقيق: د. شكري عياد ، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م.
- في اللغة والأدب ، د. إبراهيم مدكور، دار المعارف ١٩٧١م.
- قواعد تحويليَّة للغة العربيَّة ، محمد عليّ الخولي ، دار الفلاح ، الأردن ١٩٩٩م .
- قضايا أساسيَّة في علم اللسانيَّات الحديث ، مازن الوعر ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،الطبعة الأولى، ١٩٨٨م
- كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابيّ: تحقيق : د. محسن مهدي ، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٨م.
- كتاب الحدود، ضمن رسائل في النحو واللغة (لابن فارس والرمانيِّ) ،الرماني: تحقيق :د. مصطفى جواد ويوسف مسكوتي، دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٩م.
- كتاب الحروف، الفارابيّ ، تحقيق: د. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت

١٩٧٠م.

- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق : يوسف خياط، ونديم مرعشلي، بيروت .
- لغات البشر، ماريو باي، ترجمة : د. صلاح العربيّ، قسم النشر بالجامعة الأمريكيّة ١٩٧٠م.
- اللغة والنحو، د. حسن عون، مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٥٢م.
- مختار رسائل جابر بن حيان ، جابر بن حيان، نشر بول كرواس، الخانجي ١٣٥٤هـ.
- المدخل لابن سينا (الشفاء، المنطق) ابن سينا، تحقيق الأب قنواتي وآخرين، المطبعة الأميريَّة، القاهرة، ١٩٥٢م.
- المستشرقون البريطانيون . ج. آربري. تعريب محمد الدسوقي النويهي، لندن، وليم كولينز ، ١٩٤٦م.
- المعجم المحيط ، الناشر دار صادر ، بيروت ١٩٨٠ م .
- المعجم الوسيط ، مصطفى إبراهيم وزملاؤه ، تركيا، المكتبة الإسلامية.
- مفاتيح العلوم. الخوارزمي ، دار الطباعة المنيريَّة، ١٣٤٢هـ.
- المقابسات. أبو حيان التوحيدي، تحقيق: محمد توفيق، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٩٧٠م.
- المقتضب ، لأبي العباس المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩ هـ ـ١٩٦٣م.
- منازل الحروف، ضمن رسائل في النحو واللغة ،لابن فارس والرماني، الرماني: تحقيق : د. مصطفى جواد ويوسف مسكوتى دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٩م.
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د. علي النشار، دار المعارف، ط٢ ، ١٩٦٧م

- منطق أرسطو ، أرسطوطاليس، تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي، الجزء الأول والثاني: مطبعة دار الكتب ١٩٤٩م ، الجزء الثالث النهضة المصريَّة ١٩٥٥م.
- المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، د.علي سامي النشار، دار المعارف ط ،٥ ، ١٩٧١م.
- المنطق الصوريّ والرياضيّ، د. عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ط٢، ١٩٦٣م.
- المنطق وفلسفة العلوم، بول موي، ترجمة: د. فؤاد زكريا، دار نهضة مصر ، دون تاريخ .
- الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٦٥م.
- النحو العربيّ. أندريه رومان، ترجمة: د. علا إسماعيل. د. خلف عبد العزيز. دون تاريخ .
- النحو العربيّ والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، دار نشر الثقافة، ١٩٧٧م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،أبي البركات الأنباري ،جمعية إحياء مآثر علماء العرب ، دون تاريخ.
- نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام، د. علي النشار ، دار المعارف ط ٧ ، ١٩٧٧م.

الدوريات

- أقسام الأخبار ومسائل أخرى ، الفارسي ، تحقيق: د. عليّ جابر المنصوريّ ، مجلة المورد ، مجلد ٧ عدد ٣ ، ١٩٧٨م.
- تشومسكي في عيد ميلاده السبعين: المزيني، حمزة بن قبلان- صحيفة الرياض السعودية- الخميس ٢٧ / ١٠ / ١٤٢٠هـ، و ٢٥ / ٨ / ١٤٢٠هـ.
- الصورة الغربيَّة والدراسات الغربيَّة الإسلاميَّة، مكسيم رودنسون في تراث الإسلام (القسم الأول) تصنيف شاخت وبوزورث. ترجمة :محمد زهير السمهوري ،

سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، شعبان / رمضان١٣٩٨هـ/ أغسطس ١٩٧٨م.

- مقالة:تبيين الفصل بين صناعة المنطق الفلسفيِّ والنحو العربيِّ. يحيي بن عدي: تحقيق: جيرهارد أندرس، مجلة تاريخ العلوم عند العرب، م ١ عدد ١ ، ١٩٧٧م.
- منطق أرسطو والنحو العربيّ . د. إبراهيم مدكور: مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، عدد ٧ ، سنه ١٩٥٣م.
- المنهج الأرسطيّ والعلوم الفقهيَّة والكلاميَّة، د. إبراهيم مدكور، ترجمة: د. حامد طاهر . مجلة الثقافة عدد ٦٥ ، سنه ١٩٧٥م.
- نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه. جيرارتروبو، مجلة مجمع اللغة العربيَّة الأردنيّ ، ١٩٧٨م.

المراجع الأجنبية

- BLACHERE (Régis), Grammaire de l'Arabe classique, Maisonneuve & Larose, Paris, 1975.
- FLEISCH(Henri),L'arabeclassique:Esquissed'unestructure linguistique, Dar El-Machereq Editeurs, 1968.

JonathanOwens.TheFoundationsofGrammar:AnIntroductiontoMedieval Arabic Grammatical Theory. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Co. 1988).

Abstract

The Effect and Adverse Effect of Oriental Thought on Arabic Grammar and Prosody.

Dr. Muneira Abd Allah Naser

This research attempts to discuss the historical and cultural conditions during which the Arabic Grammar was born and developed. The researcher argues that the best way to tackle the question is through looking into the internal and external build–up of Arabic grammar and prosody, and at the level of the sentence in terms of components and installation. The ideas of some prominent orienalists are referred to in addition to some key ideas of some scholars who believe that Arabic grammar was influenced by foreign grammar and cultures and made an influence on them. The study concludes by referring to the possibility of some external influences on Arabic grammar as a result of the vivid translation movement during the early Hijri centuries. This does not contradict the originality of the Arabic grammar based on the efforts of prominent grammarians such as Abu al-Aswal al-Doali and Sibwiyyah.

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF
ISLAMIC & ARABIC STUDIES COLLEGE

GENERAL SUPERVISION
Dr. Mohammed Abdul Rahman
Vice Chancellor of the College

EDITOR IN-CHIEF
Prof. Ahmed Hassani

EDITORIAL BOARD
Prof. Mohammed Abdallah Sa'ada
Prof. Omer Abdul Ma'aboud
Prof. Abdul Aziz Dakhan
Dr. Asma Ahmed Al Owais

ISSUE NO. 38
Zu Al Hajja 1430H - December 2009CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **"Ulrich's International Periodicals Directory"**
under record No. **157016**

e-mail: iascm@emirates.net.ae

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

Islamic & Arabic Studies College Magazine

An Academic Refereed Journal

38

Issue No. 38

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.ae

م 2009/ هـ1430

Read In This Issue

The Almsgiving (Zakat) of the Money of the Boy and the Insane

The Almsgiving (zakat) of the Companies' Shares

Al Hafiz al-Birzali: His Efforts in Hadith and History

Al-Tizkar fi-Qiraa't al-Attar: A Study, Editing

The Cultural Dimension of Islamic Tolerance

The Effect of Oriental Thought on Arabic Grammar and Prosody.

The Connections of the Sentence Among Grammarians.

Places and Features of Articulation: Ibn al-Tahhan

The Psychological Effect of the Deletion of Answers in the Quran